جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قسم المحاسبة

# دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي

# The Role of the External Auditor in Predicting the Distress of the Kuwait Industrial Sector

إعداد الطالب:

فيصل فالح الهدية

إشراف:

الأستاذ الدكتور غسان المطارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

٢٠١٤



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

## تفويـــض

أنا فيصل فالح الهدية أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم:.....فيصل فالح الهدية.....

التاريخ:.....٢٠١٨/١٢/٨.....

التوقيع:.....



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "**دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي**".

وأجيزت بتاريخ: 8/12/2014م.

| أعضاء لجنة المناقشة | | التوقيع |
|---|---|---|
| الأستاذ الدكتور: غسان المطارنة | رئيساً ومشرفاً | ..... |
| الأستاذ الدكتور: جمال الشرايري | عضواً داخلياً | ..... |
| الدكتور: محمد الحدب | عضواً داخلياً | ..... |
| الأستاذ الدكتور: صالح العقدة | عضواً خارجياً | ..... |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الشــكر والتقديــر

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من:

جامعة آل البيت الموقرة

أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة

أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على ما أتاحوه من وقت وجهد

حضرة المربي الفاضل الأستاذ الدكتور غسان المطارنة المشرف على الرسالة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الإهـــداء

أهدي هذا الإنجاز المتواضع إلى عائلتي على تشجيعهم لي وأشكرهم على كل ما بذلوه من دعم في هذا الطريق



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## فهرس المحتويات

Contents


الملخص ..... ي
Abstract ..... ك
الفصل الأول الإطار العام للدراسة ..... ١
١-١ المقدمة: ..... ٢
١-٢ مشكلة الدراسة: ..... ٣
١-٣ عناصر مشكلة الدراسة: ..... ٣
١-٤ حدود الدراسة: ..... ٤
١-٥ أهداف الدراسة: ..... ٤
١-٦ أهمية الدراسة: ..... ٤
١-٧ فرضيات الدراسة: ..... ٥
١-٨ أنموذج الدراسة: ..... ٦
١-٩ مصطلحات الدراسة: ..... ٧
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ..... ٩
٢-١ المبحث الأول: التدقيق الخارجي ..... ١٠
٢-١-١ أنواع التدقيق: ..... ١١
٢-١-٢ أهداف التدقيق: ..... ١٤
٢-١-٣ خصائص المدقق وصفاته: ..... ١٥
٢-١-٤ مسؤوليات المدقق: ..... ١٧
٢-١-٥ مهنه التدقيق في دوله الكويت: ..... ١٨
٢-٢ المبحث الثاني: تعثر الشركات ..... ١٩
٢-٢-١ مراحل تعثر الشركات: ..... ٢٠
٢-٢-٢ أسباب تعثر الشركات: ..... ٢٣
٢-٢-٣ طرق وإجراءات معالجة تعثر الشركات: ..... ٢٦
٢-٢-٤ مؤشرات الشك باستمراريَّة الشركة: ..... ٢٧
٢-٢-٥ فرض الاستمرارية: ..... ٣٠
٢-٢-٦ دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر الشركات: ..... ٣٢
٢-٢-٧ المعيار الخاص باستمرارية المنشأة: ..... ٣٣




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣ المبحث الثالث: القطاع الصناعي الكويتي ..... ٣٤
٢-٤ المبحث الرابع: الدراسات السابقة ..... ٣٦
٢-٤-١ أولاً: الدراسات باللغة العربية ..... ٣٦
٢-٤-٢ ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية ..... ٣٨
٢-٤-٣ ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة ..... ٤١
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات ..... ٤٥
٣-١ منهجية الدراسة: ..... ٤٦
٣-٢ مجتمع الدراسة وعينتها: ..... ٤٦
٣-٣ أساليب جمع البيانات: ..... ٤٨
٣-٤ أداة الدراسة: ..... ٤٩
٣-٥ صدق الأداة وثباتها: ..... ٤٩
٣-٦ المعالجة الإحصائية: ..... ٥٠
الفصل الرابع نتائج الدراسة ..... ٥١
٤-١ تحليل النتائج ..... ٥٢
٤-٢ اختبار الفرضيات ..... ٦٣
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ..... ٧٦
٥-١ النتائج: ..... ٧٧
٥-٢ التوصيات: ..... ٧٨
قائمة المراجع: ..... ٧٩
أولاً: المراجع العربية ..... ٧٩
ثانياً: المراجع الأجنبية ..... ٨٢
ثالثاً: مواقع الانترنت ..... ٨٣
**الملاحـــــق** ..... ٨٤



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## قائمة الجداول


| الرقم | المحتـــوى | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | مقارنة الدراسات السابقة | ٥٣ |
| ٢ | وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية | ٥٧ |
| ٣ | نتائج ثبات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي (كرونباخ ألفا) | ٥٩ |
| ٤ | المتوسطات الحسابية لفقرات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي مرتبة ترتيباً تنازلياً | ٦٢ |
| ٥ | المتوسطات الحسابية لفقرات المؤشرات المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً | ٦٥ |
| ٦ | المتوسطات الحسابية لفقرات المؤشرات التشغيلية مرتبة ترتيباً تنازلياً | ٦٧ |
| ٧ | المتوسطات الحسابية لفقرات المؤشرات الاخرى مرتبة ترتيباً تنازلياً | ٦٩ |
| ٨ | المتوسطات الحسابية لدور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي مرتبة ترتيباً تنازلياً | ٧١ |
| ٩ | نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبحث دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي | ٧٢ |
| ١٠ | نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبحث دور المدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي | ٧٤ |
| ١١ | نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبحث دور المدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات التشغيلية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي | ٧٥ |
| ١٢ | نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبحث دور المدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات الاخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي | ٧٦ |
| ١٣ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تعزى لمتغير المؤهل | ٧٧ |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | |
|---|---|---|
| ١٤ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير عدد الدورات | ٧٩ |
| ١٥ | نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير عدد الدورات | ٨٠ |
| ١٦ | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة | ٨١ |
| ١٧ | نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة | ٨٢ |
| ١٨ | نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة | ٨٣ |


## قائمة الملاحق


| الرقم | المحتـــوى | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | استبانة الدراسة | ٩٨ |
| ٢ | محكمو استبانة الدراسة | ١٠٤ |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي

**إعداد:**

فيصل فالح الهدية

**إشراف:**

الأستاذ الدكتور غسان المطارنة

## الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي، وذلك من خلال حصر المؤشرات المتعلقة في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي، وتكونت عينة الدراسة من (١٧٨) فرداً من المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في دولة الكويت والبالغ عددها (٦٠) مكتباً. واستخدمت الدراسة اختبار ت T test للكشف عن الفروق بين متغيرات الدراسة، وتحليل الانحدار ANOVA.

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي كان مرتفعاً، كما أظهرت النتائج أن مستوى المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى كان مرتفعاً، كذلك أظهرت النتائج وجود دور ذو دلالة احصائية للمدقق الخارجي والمؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام إدارات الشركات الصناعية الكويتية بكل من المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى، وأهمية اختيار مدققي الحسابات المؤهلين من ذوي الخبرة نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من فروق بين دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تعزى لمتغير المؤهل التعليمي ومتغير الخبرة.

الكلمات المفتاحية: المدقق الخارجي، التنبؤ بالتعثر، القطاع الصناعي الكويتي.



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

**The Role of the External Auditor in Predicting the Distress of the Kuwait Industrial Sector**

**By:**

Faisal Faleh Al-Hadeya

**Supervisor**

Prof. Ghassan Al-Matarnah

## Abstract

The study aimed to show the role of the external auditor in distress predicting of Kuwait industrial sector, by limiting the external audit-related indicators in the distress predicting of Kuwait industrial sector, and the sample consisted of (١٧٨) individuals from the external auditors working in (٦٠) auditing firms in the State of Kuwait. The study used T-test to detect differences between the study variables, and regression analysis ANOVA.

The results showed that the level of the role of the external auditor in the distress predicting of Kuwait industrial sector was high, and the results showed that the level of financial, operational and other indicators were all high.

The study produced a number of recommendations including the need for attention by the managements of industrial companies in Kuwait for each of the indicators of financial and operational indicators and other indicators, and the importance of selecting the auditors qualified experienced due to the



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

demonstrated results of the study of the differences between the role of the external auditor in the predict the distress of Kuwait industrial sector due to the variables of educational qualification and experience.

Keywords: External Auditor, Distress Predicting, Kuwait Industrial Sector.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

**المقدمة**

**مشكلة الدراسة**

**عناصر مشكلة الدراسة**

**حدود الدراسة**

**أهداف الدراسة**

**أهمية الدراسة**

**فرضيات الدراسة**

**أنموذج الدراسة**

**مصطلحات الدراسة**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، كما يتناول توضيحاً لفرضيات الدراسة وحدودها وأنموذجها، وتعريفاً بمصطلحات الدراسة، وعلى النحو الآتي:

### ١-١ المقدمة:

أصبحت منظمات الأعمال تواجه تحديات وضغوط تؤثر على استقرارها وربحيتها نتيجة للتعثر المالي والاقتصادي الذي واجه الاقتصاد العالمي في السنوات القليلة الماضية، حيث لاحظ المراقبون ضعفاً عاماً في آليات التدقيق الخارجي أدت إلى تعثر بعض كبرى الشركات العالمية دون أي سابق إنذار أو إخطار من قبل المدققين الخارجيين بإمكانية حدوث ذلك. هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فقد أدت التعقيدات المالية والتجارية في السنوات الأخيرة إلى إصدار العديد من المعايير المحاسبية بهدف مواجهة المعاملات المالية المعقدة لمنظمات الأعمال نتيجةً لتشعب حجم الأعمال الممتد بعضها إلى كافة أنحاء العالم، هذا التعدد في المعايير المحاسبية أدى إلى وجود ثغرات في بعض هذه المعايير، وهذا بدوره أصبح يتطلب من المدقق الخارجي أن يكون على دراية بهذه الممارسات والمستجدات كي يتمكن من إبداء رأي فني قادر على التنبؤ بتعثر الشركات (محمد، ٢٠١٣، ٩٠).

ونتيجة للتعثر المالي لبعض كبرى الشركات العالمية في السنوات القليلة الماضية، بدأت التساؤلات تزداد حول مدى ثقة ومصداقية التدقيق الخارجي، ودور المدقق الخارجي الذي يقع عليه العبء الأكبر في التنبؤ بتعثر الشركات وإفلاسها، والقصور في التنبؤ بقرب تعثر هذه الشركات من قبل المدققين الخارجيين. ولعل منظمات الأعمال الكويتية شأنها شأن باقي منظمات الأعمال واجهت في السنوات الماضية تعثرات مالية أدت إلى إفلاس بع الشركات ودمج بعضها الآخر، وهو ما يعزز من أهمية دراسة دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي كواحد من القطاعات الفاعلة في الاقتصاد الوطني.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ١-٢ مشكلة الدراسة:

نظراً لما أورده الاتحاد الدولي للتدقيق International Federation of Accountants (IFAC, ٢٠٠٣) أن التعثر المالي والاقتصادي الذي أطاح ببعض كبرى الشركات العالمية كان نتيجة لبعض القصور في التدقيق الخارجي ما حال دون قدرة التدقيق على التنبؤ بتعثر الشركات واحتمالية إفلاسها، لذا أصبح من الضرورة معالجة أوجه هذا القصور من خلال المؤشرات المالية والتشغيلية والأخرى المتمثلة بالتنظيم القانوني للعمل، والتي تساعد المدقق في التنبؤ بتعثر الشركة. وهذه المؤشرات مرتبطة بدورها بمعيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) الخاص باستمرارية المنشأة.

وبناءً عليه، تتمثل مشكلة الدراسة في توضيح دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

## ١-٣ عناصر مشكلة الدراسة:

حاولت هذه الدراسة الاجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما دور المؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي؟
- ما دور المؤشرات التشغيلية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي؟
- ما دور المؤشرات الأخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي؟
- هل توجد فروق في دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (المؤهل التعليمي، والشهادات المهنية، والدورات، وعدد سنوات الخبرة)؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ١-٤ حدود الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة فيما يلي:

**الحدود البشرية:** المدققون الخارجيون العاملون في مكاتب التدقيق في دولة الكويت.

**الحدود المكانية:** مكاتب التدقيق في دولة الكويت.

**الحدود الزمانية:** العام الدراسي ٢٠١٤.

## ١-٥ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس وهو بيان "دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي"، وسوف يتم تحقيق هذه الهدف عبر الأهداف الفرعية التالية:

١. بيان دور المؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.
٢. تحديد الفروق في دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (المؤهل التعليمي، والشهادات المهنية، والدورات، وعدد سنوات الخبرة) إن وُجدت.
٣. استطلاع آراء مدققي الحسابات الخارجيين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت حول دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

## ١-٦ أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من أهمية القطاع الصناعي الكويتي الذي يشكل جزءاً مهماً من بنية الاقتصاد الكويتي، حيث أن استقرار هذا القطاع يساهم بالاستقرار العام للاقتصاد الوطني، وهنا تتضح أهمية الدراسة من خلال تناولها لدور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي من خلال المؤشرات المالية، والمؤشرات التشغيلية، والمؤشرات الأخرى، إذ ان استخدام هذه المؤشرات من قبل المدقق الخارجي يساهم في التنبؤ بتعثر الشركات وتفاديها أو الحد من نتائجها. ومن المؤمل أن يستفيد



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من نتائج الدراسة الحالية كل من المدققين الخارجيين، والقطاع الصناعي الكويتي، ومنظمات الأعمال بشكل عام.

## ١-٧ فرضيات الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة الفرضيات التالية:

**Ho١ الفرضية الأولى:** لا يوجد دور للمدقق الخارجي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$=٠.٠٥) في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد دور للمدقق الخارجي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$=٠.٠٥) عند استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد دور للمدقق الخارجي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$=٠.٠٥) عند استخدام المؤشرات التشغيلية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد دور للمدقق الخارجي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$=٠.٠٥) عند استخدام المؤشرات الأخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

**Ho٢ الفرضية الثانية:** لا توجد فروق في دور المدقق الخارجي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$=٠.٠٥) في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (المؤهل التعليمي، والشهادات المهنية، والدورات، وعدد سنوات الخبرة).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ١-٨ أنموذج الدراسة:

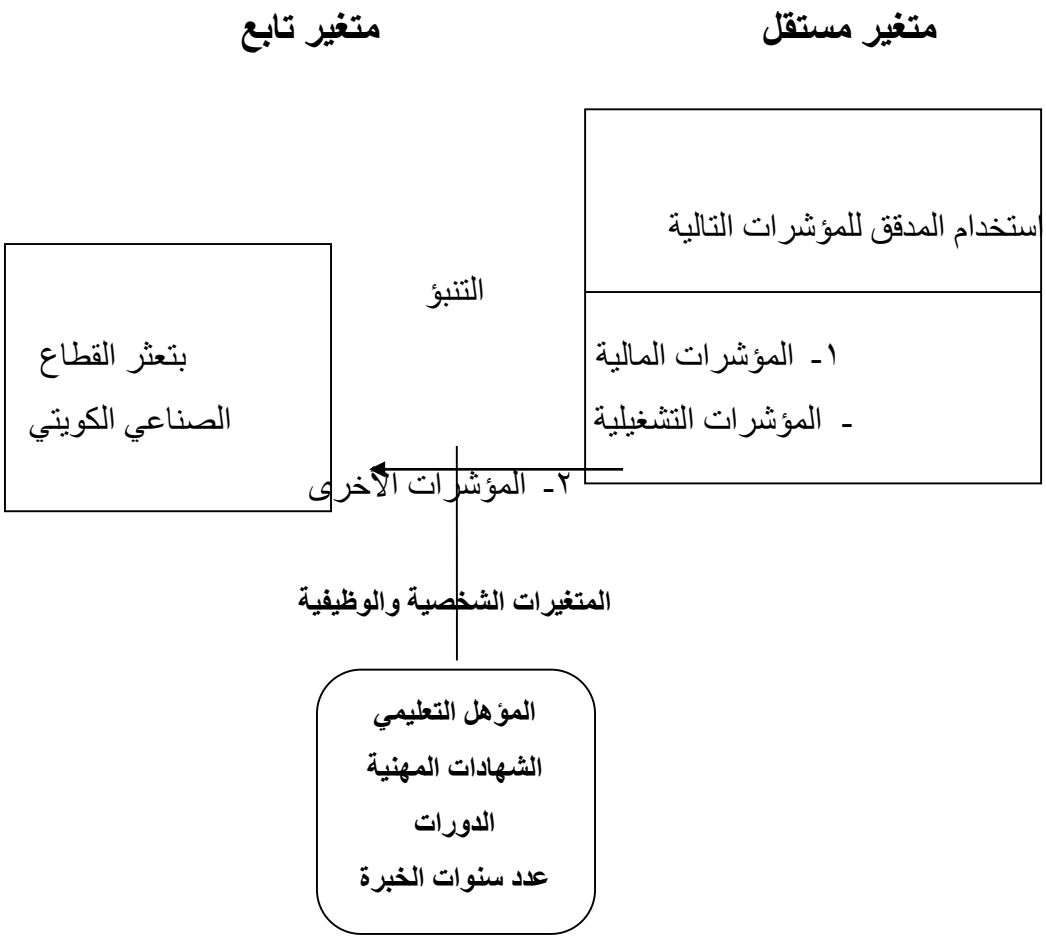


شكل (١)

أنموذج الدراسة

**الأنموذج من إعداد الباحث استناداً لدراسة رمو والوتار (٢٠١٠).**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ١-٩ مصطلحات الدراسة:

**المدقق الخارجي:**

هو الشخص المؤهل علمياً في الأصول المحاسبية والنظم المالية ويعمل في أحد مكاتب التدقيق المعتمدة رسمياً، ويطلب منه إعطاء الرأي النهائي في النتائج والموقف المالي للشركة محل التدقيق والذي أعده المحاسب وراجعه المدقق الداخلي لكي يؤكد المدقق الخارجي بذلك شهادته بأن الميزانية والأرقام والكشوف الملحقة بها تصور بصدق الموقف المالي لتلك الشركة وفق القوانين المرعية ومنسجمة مع المعايير الدولية للمحاسبة ووفق معايير التدقيق الدولية أيضاً (أبو سمرة، ٢٠٠٤، ٩).

**المؤشرات المالية:**

هي العلاقة بين متغيرين موجودين في القوائم المالية للشركة، وتربطهما علاقة كمية أو دلالة مشتركة، وعادةً ما تستخدم لتقيم الحالة المالية العامة للشركات أو المنظمات، كما يتم استخدامها لمقارنة نقاط القوة والضعف في مختلف الشركات (رمو والوتار، ٢٠١٠، ١٢).

**المؤشرات التشغيلية:**

فقدان مديرين مهمين دون القدرة على إيجاد بدائل عنهم، وفقدان سوق رئيس أو امتياز أو مورد رئيس، وظهور صعوبات متعلقة بالقوى العاملة، أو وجود نقص في المستلزمات الهامة (المومني وشويات، ٢٠٠٧، ١٥٣).

**المؤشرات الأخرى:**

مؤشرات متعلقة بالتنظيم القانوني والسياسات الخاصة بضبط العمل، وتتمثل في عدم التزام الشركة بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية، أو وجود قضايا قانونية ضد الشركة من الممكن أن ينشأ عنها أحكام لا تستطيع هذه الشركة الالتزام بها، إضافة لحدوث تغييرات في السياسات والقوانين الحكومية الخاصة بالعمل (حمدان، ٢٠٠٨، ٣٠).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**تعثر الشركات:**

يتمثل التعثر المالي للشركة في عجزها عن مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل بالرغم من تعويض موجودات الشركة لالتزاماتها (أزمة سيولة نقدية)، وعجز الشركة عن مواجهة الالتزامات المتحققة (الإفلاس) أي عدم وجود رأس المال العامل واللازم لتغطية الدورة التشغيلية للشركة (فضالة، ٢٠٠٦).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

**المبحث الأول: التدقيق الخارجي**

**المبحث الثاني: تعثر الشركات**

**المبحث الثالث: القطاع الصناعي الكويتي**

**المبحث الرابع: الدراسات السابقة**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الثاني

## الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل عرضاً للأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول التدقيق الخارجي، في حين يتناول المبحث الثاني تعثر الشركات، كما تناول المبحث الثالث عرضاً للقطاع الصناعي الكويتي، أما المبحث الرابع تم تخصيصه للدراسات السابقة العربية والانجليزية ذات العلاقة، وعلى النحو الآتي:

### ٢-١ المبحث الأول: التدقيق الخارجي

يعد التطور الذي شهدته الشركات في العقود القليلة الماضية في مجال الأنشطة الاقتصادية وتعقد العمليات التجارية وتشابكها هو المحرك الذي أوجب على الشركات تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل اشركة وكذا النشاطات التي تقوم بها. ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأ التدقيق لمساعدة الشركات على تلبية هذه المتطلبات.

ومن هذا المنطلق، ونتيجة لدخول التدقيق كطرف أساسي في أنشطة الشركات بهدف التحقق الاقتصادي المنتظم لأدلة وقرائن الإثبات التي تحويها دفاتر وسجلات المنشأة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد، وذلك لإبداء الرأي الفني المحايد في صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير. فخدمة التدقيق هي عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات، وتقويم تلك الأدلة فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك بهدف التحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعاني المحددة وإيصال النتائج المستخرجة من التحقق إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق (توماس، ١٩٨٩، ٦٩). وبناءً عليه ظهرت أهمية وجود خبير محاسبي مستقل عن المنشأة يعينه المالكون وكيلاً عنهم مقابل أتعاب يتفق عليها بصفة دورية،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمراجعة أعمال الإدارة التي تنعكس نتائجها على التقارير والقوائم المالية الختامية المعدة، ويرفع بتقريره عن عملية فحصه لهذه القوائم للمالكين، وبالتالي فانه لا يخضع لسلطة الإدارة حتى توفر له الحياد والاستقلال في أداء مهنته (جمعة، ٢٠٠٥، ٣٣).

**٢-١-١ أنواع التدقيق:**

ان أنواع التدقيق تختلف وتتعدد باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى عملية التدقيق، الا أن مستويات الأداء التي تحكم جميع أنواع التدقيق واحدة . و بوجه الإجمال، فان التدقيق يصنف -حسب وجهات النظر المختلفة – إلى ما يلي:

أولاً: من حيث نطاق عملية التدقيق

أورد المطارنة (٢٠٠٩، ٣٠) أن التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق يقسم إلى تدقيق كامل وتدقيق جزئي:

١. التدقيق الكامل**:** حيث يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل. وهو التدقيق الذي يخول المدقق نطاقاً غير محدد للعمل الذي يؤديه.
٢. التدقيق الجزئي: حيث يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه بتدقيق النقدية فقط، أو جرد المخازن، وفي هذه الحالة لا يمكن للمدقق الخروج برأي حول القوائم المالية ككل، و إنما يقتصر تقريره على المواضيع التي تم تحديدها له.

ويتضح مما سبق أن التدقيق الكامل يتطلب من المدقق تقديم رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية ككل، في حين أن رأي المدقق في التدقيق الجزئي يكون فقط في حدود المجال الذي تم تحديده له.

ثانياً: من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقسم التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق إلى تدقيق نهائي وتدقيق مستمر، وعلى النحو الآتي: (عبدالله، ٢٠٠٤، ٢٠)

١. التدقيق النهائي: ويتم تكليف المدقق بالقيام بمثل هذا التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقاً.

٢. التدقيق المستمر: ويقوم فيه المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمنشأة موضوع التدقيق طوال فترة توليه عملية التدقيق، ثم يقوم في نهاية العام بتدقيق الختامية والميزانية.

ويرى الباحث أن التدقيق النهائي غير مكلف ويتناسب مع طبيعة المنشآت الصغيرة، في حين أن التدقيق المستمر أكثر ملاءمةً مع المنشآت الكبيرة.

ثالثاً: من حيث الهيئة التي تقوم بعمليات التدقيق

ينقسم التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعمليات التدقيق إلى تدقيق داخلي وآخر خارجي، وعلى النحو الآتي: (جمعة، ٢٠٠٥، ٤١)

١. التدقيق الداخلي: وفي هذا النوع من التدقيق تقوم هيئة داخلية أو مجموعة مدققين تابعين للمنشأة بعملية التدقيق ، و ذلك من أجل حماية أموال المنشأة ، وتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية و إنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

٢. التدقيق الخارجي: والغرض الرئيسي من هذا النوع من التدقيق الخروج بتقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية المعينة، ولذلك يقوم بعملية التدقيق هذه شخص خارجي محايد عن المشروع.

ويتضح مما سبق أن التدقيق الداخلي يحدد نظاق عمل المدقق عن طريق إدارة المنشأة وفقاً لصلاحياته التي تم تحديدها، في حين أن التدقيق الخارجي يتحدد نظاقه وفقاً للعقد الذي تم توقيعه بين المدقق والمنشأة الخاضعة للتدقيق.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: من حيث درجة الإلزام

أوضح الذنيبات (٢٠٠٢، ١١٢) أن التدقيق من حيث درجة الإلزام يتنقسم إلى تدقيق اختياري، وآخر إلزامي، وفقاً لما يلي:

١. التدقيق الاختياري: وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به، وإنما تطلبه الوحدة الاقتصادية وبخاصة الوحدات الاقتصادية الفردية وشركات الأشخاص.
٢. التدقيق **الإلزامي:** وهو التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به، ويترتب على عدم القيام به وقوع المخالف لذلك تحت طائلة العقوبات المقررة.

أي أن التدقيق الاختياري يتم في المنشآت الصغيرة وفقاً لرغبة صاحب أو أصحاب المشروع بهدف معرفة وضعهم المالي أو توزيع حصص الشركاء أو وجود ميراث أو غير ذلك، في حين أن التدقيق الإلزامي هو وفقاً لما ألزم به القانون هذه الشركات بضرورة أن تضع للتدقيق.

خامساً: من حيث الغرض من عملية التدقيق

أوضح الجربوع (٢٠٠٠، ٣٩) أن التدقيق من حيث الغرض يقسم إلى تدقيق مالي، وتدقيق إداري، وتدقيق بالأهداف، وتدقيق قانوني، وعلى النحو الآتي:

١. التدقيق المالي**:** ويقصد بهذا النوع من التدقيق فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بهدف الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.
٢. التدقيق الإداري**:** والقصد منه تدقيق النواحي الإدارية للمشروع للتأكد من أن الإدارة تسير بالمشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، ومن هنا يطلق عليه البعض الكفاءة الإدارية.
٣. تدقيق الأهداف**:** ويقصد به التحقق من أن أهداف الشركة المرسومة سلفاً والمخطط لها قد تحققت



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. فعلاً، وأن الهدف من عملية التدقيق ليس تصيد الأخطاء وإنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

٥. التدقيق القانوني: ويقصد به التأكد من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة.

إذاً، فإن التدقيق يتم لغايات مالية أو إدارية، كما أنه قد يتم بناءً على أهداف موضوعة مسبقاً، أو وفقاً للقانون بشكل ملزم.

مما سبق، يرى الباحث بأن تقسم التدقيق وفقاً لهذه التوزيعات المختلفة قد يؤدي إلى نوع من الإرباك في التصنيف، حيث أن التصنيف من حيث الغرض يتضمن التدقيق القانوني، وهو ذات الجزء الذي يندرج أيضاً تحت بند التدقيق من حيث درجة الإلزام، فالتدقيق الإلزامي هو تدقيق قانوني أيضاً، كما أن التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعمليات التدقيق يتضمن تدقيقاً داخلياً وآخر خارجياً، وهذا التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي بدوره من الممكن أن يندرج تحت بند التدقيق من حيث التوقيت الذي يتم فيه التدقيق، فالتوقيت قد يكون نهائياً في حالة التدقيق الداخلي أو الخارجي على سبيل المثال، وهذا كله قد يتطلب من المتخصصين إعادة النظر بتقسيمات التدقيق من حيث الأنواع باسلوب قد يقدم تصنيفاً أكثر وضوحاً لأنواع التدقيق، حيث يتم تقسيم التدقيق إلى مجموعات أو فئات على سبيل المثال.

**٢-١-٢ أهداف التدقيق:**

قديماً كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير، ولكن هذه النظرة لعملية التدقيق تغيرت عندما قرر القضاء الانجليزي عام١٨٩٧ أن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدفاً من أهداف عملية التدقيق، كذلك كان هدف التدقيق قاصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد حول أكثر من ذلك، الا أن هذا الهدف أيضاً قد تغير، حيث أصبح من واجب المدقق القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات، وإصدار رأي فني محايد، عن نتيجة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فحصه، يدونه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين أو للجهة التي قامت بتعيينه (التميمي، ٢٠٠٤، ٦٤).

هذا ويمكن حصر الأهداف التقليدية للتدقيق بشكل عام في نواح عديدة أهمها: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٦)

١. التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته، وتقرير مدى الاعتماد عليها.
٢. الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد في الدفاتر والسجلات.
٣. اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء أو غش.
٤. تقليل فرص الأخطاء و الغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه.

أما اليوم فقد تعدت عملية التدقيق هذه الأهداف إلى أهداف وأغراض أخرى أهمها: (ديوان المحاسبة، ٢٠٠١)

١. مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها.
٢. تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.
٣. تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع.
٤. تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يوجد المشروع فيه .

### ٢-١-٣ خصائص المدقق وصفاته:

اتفقت أدبيات المحاسبة على أن المدقق يجب أن يتمتع بخصائص معينة وثابتة، وعلى النحو الآتي: (الجربوع، ٢٠٠٠، ٥٥)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. يجب أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل في الاقتصاد أو في العلوم التجارية والمالية، أو أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في نفس الاختصاص تعادل شهادة الدراسات العليا في التجارة بتخصص المالية أو المحاسبة، وفضلاً عن ذلك الخبرة المهنية بما لا يقل عن خمس سنوات في مجال المالية أو المحاسبة.

٢. يجب أن يكون إسمه مقيداً في السجل العام للمحاسبين والمدققين.

ويرى الباحث بناءً على هذه الخصائص أنها تتفق إلى حد بعيد مع صفات المدقق، لذا يمكن دمج خصائص المدقق وصفاته في موضوع واحد يكون شاملاً لكافة العناصر.

أما صفات المدقق فتتمثل في: (الجربوع، ٢٠٠٠، ٥٩)

١. ان يكون مقيداً في السجل العام للمحاسبين القانونيين.
٢. ان يكون عضواً في جمعية المدققين.
٣. ان يكون على معرفة واسعة بنظريات المحاسبة وطرق تطبيقها عملياً.
٤. ان يكون على علم تام بأصول المراجعة ونظرياتها.
٥. ان يكون ملماً بالقوانين بشكل عام وبقوانين الضرائب والعمل والتجارة والشركات والضمان الاجتماعي والجمارك بشكل خاص.
٦. ان يزود نفسه بالمعلومات الفنية الخاصة عن المنشأة التى يدققها.
٧. ان يكون دقيقاً غير متهاون .
٨. ان يكون سريع البديهة حاضر الفهم ولبقاً.
٩. ان يكون حكيماً ودبلوماسياً.
١٠. ان يكون قوي الشخصية أميناً لأقصى حدود الامانة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### ٢-١-٤ مسؤوليات المدقق:

تعددت الآراء بصدد تبويب مسؤوليات المدقق والأطراف التي يكون مسؤولاً أمامها، والتي يمكن تبويبها إلى: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٦)

**أ. مسؤولية المدقق تجاه العميل**

١. ضرورة الالتزام بنصوص العقد المبرم بين المدقق والعميل وتنفيذ جميع بنوده.
٢. ضرورة بذل العناية المهنية المطلوبة وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها.
٣. اكتشاف التلاعب وعدم الإدلاء بأية معلومات وآراء يعلم أنها غير حقيقية أو غير معتمدة على أسس مقبولة، أو الإهمال في ذكر حقائق جوهرية تؤثر على الإفصاح عن الحقيقة.
٤. المسؤولية عن الإهمال الجسيم والذي يصل إلى حد التلاعب و في هذه الحالة يزاول المدقق واجباته دون بذل العناية المهنية الكافية.

**ب. المسؤولية الجنائية للمدقق**

يتعدى الضرر في ذلك عن نطاق الطرف الذي اعتمد على المعلومات المحاسبية إلى المجتمع ككل، ويتعين في هذه الحالة ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية لمدقق الحسابات والتي تنص عليها التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات. ولا شك أن النص على المسؤولية الجنائية للمدقق ضرورة هامة للمحافظة على كرامة المهنة والحفاظ على ثقة جمهور المستفيدين من خدمات التدقيق ومزاولي المهنة في الآراء التي يبديها عن مدى صدق وسلامة مخرجات النظام المحاسبي. هذا ويلاحظ أن المسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية، فكل أحد يقترف أفعال يعاقب عليها القانون يتحمل هو شخصيا العقوبة حتى ولو كان من بين موظفي مكتب التدقيق أو أحد معاوني المدقق. ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن المدقق قد يكون مسؤولاً جنائياً إذا ما زاول أي فعل يعاقب عليه قانون العقوبات باعتباره أحد أفراد المجتمع، بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية التي تحتمها الممارسة المهنية (التويجري، ٢٠١٠، ١٢١).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ج. المسؤولية المهنية للمدقق**

ان المسؤولية القانونية للمدقق تمثل الحد الأدنى لمسؤوليته والتي تحددها التشريعات المنظومة من أجل حماية قراء ومستخدمي القوائم المالية وما تحتوي عليه من معلومات، لذلك تحاول الهيئات المهنية التي تشرف على المهنة أن تحافظ على مستوى جودة خدماتها إضافة لعدد آخر من المسؤوليات بهدف خدمة المجتمع ككل مما يزيد الثقة في أعضاء المهنة وما يقدمونه من خدمات ، ولا شك أن هذه المسؤولية تعتبر أقوى من أية مسؤولية أخرى، لأن التزام المدقق بها يجعله بعيداً عن أي مساءلة قانونية، كذلك فإن الإخلال بالمسؤولية المهنية وعدم تحملها يعرض المدقق إلى الخروج من المهنة تماما وتسعى الهيئات المهنية المختلفة إلى وضع التشريعات واللوائح التي تحدد طبيعة هذه المسؤولية من خلال وضع قواعد وآداب وسلوك المهنة (سرايا، ٢٠٠٧، ٦١).

كل ما سبق ذكره يوضح المسؤولية الجسيمة التي تقع على عاتق المدقق ويتحتم عليه بناءً عليها توخي الحذر والدقة المتناهية في أداء وظيفته نظراً لجسامة هذه الوظيفة وخطورتها.

٢-١-٥ مهنه التدقيق في دوله الكويت:

إن الأحكام المتعلقة بدور ومهمة مراقب الحسابات بالقانون الكويتي والمتمثلة في قانون التجارة الكويتي لسنة ١٩٨٠، والسارية المفعول، يتضح فيها قصور بيئة عمل المراقب، بالنظر إلى التحديات الجديدة التي فرضت على المهنة التي اقتصاديات كثير من البلدان بما فيها دولة الكويت، كما أن المحاولات التي تم تقديمها للمهنة بمناسب تقديم مشاريع قوانين معينة ذات صلة وثيقة بعمل المراقب وبالتحديد مشروع قانون الشركات التجارية والتي قدمته وزارة التجارة والصناعة للنقاش منذ (٢٤ يونيو ٢٠٠٧) لم تأتي باقتراحات وحلول جذرية لترتيب المهنة بل اكتفت ببعض المقترحات الجزئية (التويجري، ٢٠١٠، ٩٤).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٢-٢ المبحث الثاني: تعثر الشركات

يعتبر موضوع تعثر الشركات من أهم المواضيع التي وجه الباحثون اهتمامهم لها، وذلك لما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى العديد من الفئات العاملة فيه. وهناك بعض الاختلافات بين الباحثين حول استخدام مصطلح التعثر، فقد يستخدمه البعض كمصطلح مرادف لمفهوم الإفلاس القانوني أو الإعسار المالي، أو لوصف المرحلة التي تسبق الإفلاس في الشركة، في حين يستخدمه آخرون لوصف الشركة التي تعاني من تراكم الخسائر لعدد من السنوات تمييزاً له عن حالة عدم القدرة على سداد الالتزامات والتي ترتبط بمفهوم الإفلاس (دهمش والرمحي، ٢٠٠٤، ١٤).

وفي تعريف التعثر فقد أورد الكيلاني وقدومي (٢٠٠٥، ٢٤٦) تعريفاً شاملاً لتعثر لشركات من خلال تقسيم التعثر إلى اقتصادي ومالي، فالتعثر الاقتصادي يتمثل بفشل المشروع في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة، أي أن يحقق عائداً أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة وعدم قدرة إيرادات الشركة على تغطية نفقاتها، أما المالي يتمثل في وصول الشركة إلى درجة العسر المالي، أي إلى وضع التصفية القانونية ويحدث ذلك عندما تصبح القيمة السوقية لموجودات الشركة أقل من القيمة الدفترية لالتزاماتها، لكن الشركة تصل إلى حالة التصفية أو الإفلاس المالي عندما تعجز عن تسديد ديونها.

لذا يرى الباحث بأنه من الممكن تعريف التعثر المالي بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها الشركة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جداً من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر.

والأرباح هي المصدر الرئيسي للتدفق النقدي الذي يستخدم في سداد الالتزامات، في حين انه لا تعتبر عدم القدرة على سداد الالتزامات مشكلة خطيرة إلا عندما تكون قيمة الالتزامات لدى الشركة تفوق



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة موجوداتها، أي أن هناك خسائر متراكمة إلى درجة تجعل قيمة هذه الموجودات غير كافية لتغطية التزامات الشركة. ولذلك فعلى الشركة أن تكون قادرة على مواجهة نوعين من المخاطر: المخاطر التشغيلية والتي تؤثر سلباً على إيرادات وأرباح الشركة كنتيجة لبعض المتغيرات سواء كانت تتعلق بظروف نشاطها التشغيلي أو ظروف السوق والصناعة أو ظروف الاقتصاد ككل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ستواجه مخاطر مالية أو مخاطر العجز عن السداد والذي قد يحدث بسبب عدم قدرة التدفق النقدي على سداد الالتزامات كنتيجة للمبالغة في استخدام الرفع المالي في الشركة، وذلك بفرض تحقيق ربحية عالية (الخولي، ٢٠٠١، ٢١).

وبالرغم من أن هناك من يجد أن الخطر المالي مستقل عن الخطر التشغيلي أو غير مرتبط به، على اعتبار أن الأول يرتبط بقرارات التمويل في حين أن الثاني يرتبط بالقرارات التشغيلية والاستثمارية في الشركة، إلا أن العلاقة بينهما تتضح من خلال الآثار المتبادلة بين كلا النوعين من الأخطار، فالخطر التشغيلي الذي يؤثر سلباً على الأرباح يعرض الشركة لخطر العجز عن السداد وبالتالي يعرض الشركة إلى الخطر المالي، وذلك لان الأرباح هي مصدر التدفق النقدي الذي يستخدم في السداد. في حين أن الخطر المالي الناتج عن عملية الرفع المالي تعني ربحية أعلى بسبب الوفورات الضريبية التي تستفيد منها الشركة (عبد الماجد، ٢٠٠٢، ٨٠).

وهنا يرى الباحث أنه على الشركة كي تستطيع ممارسة نشاطها دون أية متاعب أو اضطرابات مالية، أن توازن بين قدرتها على تحقيق الأرباح وقدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها في تواريخ استحقاقها، أي أن توازن بين ربحيتها وبين قدرتها على توليد تدفقات نقدية معقولة وكافية لسداد الالتزامات، على أن يتم كل ذلك في ظل هيكل مالي متوازن وسليم.

### ٢-٢-١ مراحل تعثر الشركات:

قام العديد من الباحثين في هذا المجال بتقديم سيناريوهات مختلفة لوصف المراحل التي تمر بها الشركة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، ولعل من أشهرها ذلك



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل الذي قدمه الباحث جـون ارجنـتي John Argenti حيث استخدم مصطلح الفشل في عمله وعرفه على انه العملية التي تكون فيه الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر الماليInsolvency، وبالتالي فهو قد أكد على إن الفشل في الشركة هو عملية تستغرق عدة سنوات تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات، تمر فيها الشركة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياتها وهو العسر المالي أي عدم القدرة على سداد الالتزامات (الجربوع وأبو معمر، ٢٠٠٣، ٤٣٩). وخلال تلك الفترة ستمر الشركة بأربعة مراحل واضحة المعالم ورئيسية، والتي هي كما يلي:

**أولاً: النزوع للتسلط الإداري**

تكتسب الشركة في هذه المرحلة عيوباً محددة ولكنها ما زالت عيوباً كامنة ولم ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أداء الشركة، وبالتالي فان قوائمها المالية ومؤشراتها المالية لن تكون ذات أية أهمية في كشف هذه العيوب. وهذه العيوب تتركز في إدارة الشركة وخاصة في المستويات العليا منها، ومن أهمها أن يكون المدير العام ذي سلطة مطلقة تهمش وتلغي دور بقية المدراء التنفيذيين، أو أن يجمع شخص واحد بين منصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وفي ذلك أيضاً تجسيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ والرقابة على التنفيذ، ومن العيوب التي يوردها Argenti كذلك أن تعاني الشركة من ضعف على مستوى الإدارة المالية، أو أن تكون غير قادرة على التكييف مع المستجدات من الظروف التي تحيط بها (الزبيدي، ٢٠٠٨، ٩١).

**ثانياً: الأخطاء النوعية**

تبدأ الشركة في هذه المرحلة بارتكاب أخطاء جوهرية أو كما يصفها Argenti بالأخطار الكارثية، وهذه الأخطار تأتى كنتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها الشركة (حمدان، ٢٠٠٨، ٣٤).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثالثاً: مظاهر الانهيار**

كنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فان الشركة تكون في هذه المرحلة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار Collapse، وتكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح ومتزايد، وتشير الدلائل والمؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى انه هناك سنة أو سنتين على الأكثر تفصلان بين الشركة وبين حالة العسر المالي (خشارمة، ٢٠٠٧، ١١).

**رابعاً: المأزق – الانهيار الفعلي**

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة وهي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي والتي تكون الشركة قد وصلت فيها إلى لحظة العسر المالي.

يلاحظ الباحث من عرض المراحل السابقة أنها تنشأ كلها بسبب إدارة متعسفة تقود الشركة إلى التعثر والانهيار، وهو الأمر الذي يوجب وضع رقابة على هذه الإدارات لضمان حقوق المساهمين.

من جهة أخرى فقد أورد رمو والوتار (٢٠١٠، ١٤) مراحل تعثر الشركات وبالتالي فشلها وافلاسها وتصفيتها على النحو الآتي:

١. مرحلة الحضانة: حيث تنشأ بعض المشكلات في أداء الشركة ولكنها غير واضحة ومدركة من قبل الآخرين، كما تكون قد وُجدت مطالبات مالية على الشركة ولكنها لم تأخذ الصفة النهائية بعد.
٢. الفشل الاقتصادي: ويتمثل في انخفاض الأرباح والمبيعات، وزيادة المخزون السلعي، وارتفاع حجم التكاليف، وانخفاض الايرادات.
٣. التعثر المالي: ويتضح من خلال انخفاض معدل العائد الناجم عن انخفاض الربحية، وكذلك انخفاض نسبة السيولة.
٤. الفشل المالي: ويتمثل في اختلال الهيكل المالي للشركة كالاعتماد المتزايد على الاقتراض قصير الأجل، وعدم قدرة الشركة على مواكبة التطور التقني، وضعف الكفاءة المالية والإدارية في



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. أنشطة الشركة، وفشل الشركة في التعرف على الأنشطة المربحة.

كما أضاف الباحثان للمراحل السابقة ما ينشأ عنهم من عسر مالي فني، ثم عسر مالي حقيقي، ويليه مرحلة الفشل القانوني، ثم مرحلة إعلان الافلاس والتصفية.

ويلاحظ من عرض المراحل السابقة بأنها قد ميزت بين الفشل الاقتصادي والتعثر المالي والفشل المالي، وهو ما يوضح الفروقات بين هذه المسميات.

## ٢-٢-٢ أسباب تعثر الشركات:

توجد أسباب متعددة لتعثر الشركة تعود كلها في النهاية إلى سوء الإدارة وأن الإدارة هي المسؤولة وفي المقام الأول عن الوصول بالشركة إلى حالة عدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتبعة، حيث يتجلى عدم الكفاية في سياسات التشغيل في عدم استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل، وضعف إنتاجية العامل بالساعة، ونسبة عالية لدوران العمال، وضعف إنتاجية الآلة بالساعة، ونسبة عالية لهدر المواد الأولية والبضاعة الجاهزة والنصف مصنعة، ونسبة عالية من الإنتاج بنوعية رديئة ، وتكرار توقف الآلات والخطوط الإنتاجية لاصلاح الأعطال بسبب عدم وجود برنامج صيانة و بصفة دورية، وضعف مراقبة جودة المنتوج (عبيدات، ٢٠٠٦، ١٢٣).

وإن استمرار المشاكل الإنتاجية من هذا النوع وعدم معالجتها في حينها يؤديان إلى ارتفاع التكاليف، وتقلص الأرباح، وفقدان الشركة للمقدرة على المنافسة والبقاء في السوق.

كذلك فان الشركة التي لا تقوم بإجراء دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع الاستثمار سيكون مآلها الفشل. فالاعتماد على الحدس والتخمين وأخذ المشورة الكلامية من المختصين أو غير المختصين في اختيار وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية قد يولد الخسائر الكبيرة التي لا طاقة للشركة على تحملها (حجير، ٢٠٠٣، ١٩). وباستمرار الخسائر وتحقق عائد سلبي على الاستثمار قد يصبح من الأفضل للشركة أن تتوقف عن العمل للحد من الخسائر التي يتكبدها المساهمون. وإذا كان توزيع استثمارات الشركة بين الموجودات الثابتة ورأسمال العامل غير متوازن بحيث أنها تستثمر بإفراط في الموجودات الرأسمالية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فان ذلك سيؤدي إلى أزمات سيولة قد تهدد بقاء الشركة واستمراريتها. وإذا كانت الشركة تتبع سياسة تمويلية تعتمد أساساً على الاقتراض، فان ذلك قد يؤدي إلى فشلها. فعندما تكون نسبة المديونية مرتفعة ويحدث انخفاض في الأرباح قبل الفائدة والضريبة الفعلية عما كان متوقعاً، فان هناك احتمالاً كبيراً بأن لا تتمكن الشركة من تغطية التزاماتها المالية الثابتة، أي الفائدة على الدين ودفعات تسديد القروض، مما قد يعرضها للإفلاس. ويكون ذلك اكثر احتمالا إذا كانت الأموال المستمدة من القروض قد استعملت لتمويل استثمارات طويلة الأجل لا يمكن استعادة تكاليفها إلا على المدى البعيد (خرابشة والسعايدة، ٢٠٠٠، ٢٨٠).

أما عن أسباب التعثر المالي للشركة فقد أورد المليجي (٢٠٠٣، ٨٣) عدداً من الأسباب وعلى النحو الآتي:

١. قلة رأس المال.
٢. قلة المراقبة في الإدارة.
٣. قلة النصح العادل أو الصحيح.
٤. العراقيل الحكومية.
٥. تذبذبات التجارة.
٦. الغش والتزوير.
٧. الإهمال.
٨. قلة الخبرة في المجال.
٩. الكوارث الطبيعية.
١٠. عدم الكفاءة.
١١. أسباب أخرى غير معروفة.

في حين ذهب رأي آخر إلى أن تُعزى أسباب التعثر إلى عوامل خاصة بالعميل ولكن من وجهة نظر مصرفية كما أوردها محمد (٢٠١٣، ٩٠-٩١) على النحو الآتي:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. افتقار الشركة للكفاءات الفنية والذي بدوره يؤدي إلى سوء إدارة النشاط.
٢. سوء التخطيط المالي للشركة والمتمثل بوجود خلل في الهيكل التمويلي نتيجة زيادة اقتراض الشركة عن القدر المطلوب.
٣. توسع الشركة في عملية البيع الآجل لمنتجاتها مقابل عدم كفاءتها في تحصيل ديونها.
٤. زيادة قيمة المصروفات والتكاليف المباشرة وغير المباشرة دون عائد اقتصادي مقابل هذه المصروفات.
٥. قيام الشركة باستخدام القروض في غير محلها، أي تمويل الأصول الثابتة بقروض قصيرة الأجل، أو تمويل أصول متداولة بقروض قصيرة الأجل.
٦. زيادة نسبة القروض في الهيكل المالي.

يرى الباحث مما سبق بأنه على الرغم مما تم ذكره من أسباب تعثر إلا أنه لا يمكن حصر كافة الأسباب المؤدية التي تعثر الشركة، فهناك الكثير من حالات التعثر التي قد تحدث كنتيجة لتضافر كل من الأسباب الخارجية والأسباب الداخلية، كما أن هناك حالات تعثر نادرة جداً ولكنها واردة الحدوث حيث تكون فيها إدارة الشركة ذات كفاءة عالية إلا أنها تتعثر كنتيجة للظروف الخارجية الحرجة، كذلك قد تكون كفاءة الإدارة متدنية ولكنها تستطيع الاستمرار بسبب ظروف خارجية تحمل الفرص المناسبة لها وتساهم في استمراريتها.

وقد أورد سرحان (٢٠٠٧، ٤١) أنه يمكن رد الإفلاس إما إلى أسباب خارجية مرتبطة بالظروف الاقتصادية كالكساد، وارتفاع سعر الفائدة، والانخفاض المضطرد في قيمة العملة، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية. أو إلى أسباب داخلية تتمثل بشكل رئيسي في سوء الإدارة، حيث هذه الأسباب وفي معظمها تتمثل في عوامل تخضع مباشرة لسيطرته، لذا يميل معظم الباحثين في هذا الاتجاه إلى إعطاء الأهمية الكبرى إلى الأسباب الداخلية الإدارية، إذ يعود إليها حوالي ٩٠% من حالات الإفلاس.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### ٢-٢-٣ طرق وإجراءات معالجة تعثر الشركات:

تختلف طرق معالجة الشركات التي تواجه مشاكل مالية بحسب درجة الفشل التي وصلت إليها. فإذا كانت الآفاق المستقبلية للشركة ما زالت واعدة، وهناك رغبة من قبل الدائنين في التعاون مع الشركة للإبقاء على عميل مربح على المدى البعيد، قد يعرض الدائنون تقديم تنازلات طوعية للشركة. تتضمن التنازلات الطوعية تمديد فترة استحقاق الديون، أو تخفيض قيمة الديون بنسبة معينة، أو مزيج الاثنين معاً. أما إذا كانت الآفاق المستقبلية لها لا تعد بالكثير من الخير، لكن الدائنين يفضلون الإبقاء على الشركة لأن قيمتها كشركة مستمرة أكبر من قيمتها التصفوية، فإن الحل يكون بإعادة تأهيل الشركة من خلال إعادة تنظيمها. وتهدف عملية إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأسمال الشركة لتخفيض نسبة المديونية وبالتالي تخفيض حجم الالتزامات المالية الثابتة على الشركة (عبد الماجد، ٢٠٠٢، ٩٤).

وأخيراً، إذا ثبت عدم امكانية تغلب الشركة على مصاعبها واستعادتها لربحيتها، وكانت قيمتها التصفوية أكبر من قيمتها كشركة مستمرة، فيكون الحل بتصفية الشركة، وذلك عبر سلسلة من الاجراءات القانونية التي تتضمن إعلان إفلاس الشركة وتصفية موجوداتها بشكل يضمن العدالة في التوزيع. إلا أن هذا الحال من وجهة نظر الباحث نادراً ما قد تلجأ له الشركات حيث أن الدولة تتدخل في الوقت المناسب لحماية هذه المنشأة وذلك بهدف حماية الحق العام للمساهمين، والحفاظ على المركز الاقتصادي للدولة. وذلك ما يؤكده الجربوع وأبو معمر (٢٠٠٣، ٤٤١) بأن الشركات الكبيرة الحجم عادة ما تحظى برعاية الدولة إذ تتدخل في الوقت المناسب لحمايتها من التعرض للإفلاس، كما حدث بالنسبة لشركة كرايزلر الأمريكية للسيارات، يضاف إلى ذلك أن بعض الشركات المشرفة على الإفلاس والتي يتم إدماجها في شركات ناجحة، بل وقد تمت عمليات إدماج لتلك الشركات رغم توافر شبهة احتكارية تغاضت عنها الحكومة اعتقاداً منها بان الآثار السلبية للإفلاس قد تكون أكثر خطورة، وهي اجراءات تلجأ لها الدولة حفاظاً على هيبتها ومركزها الاقتصادي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### ٢-٢-٤ مؤشرات الشك باستمراريَّة الشركة:

حدَّد الاتحاد الدولي للتدقيق (International Federation of Accountants IFAC) بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمراريَّة الشركة، وفيما يلي أمثلة حول هذه المؤشرات التي لا تشمل المؤشرات كافةً، كما إنَّ وجود واحد، أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائماً بأنَّ فرض الاستمراريَّة موضع تساؤل (International Federation of Accountants, No. ٥٧٠, ٢٠٠٣).

**١. مؤشرات مالية وتشمل:**

أ. صافي المطلوبات أو المطلوبات المتداولة: عندما تكون المطلوبات المتداولة أكثر من الأصول المتداولة فإن ذلك يؤدي إلي مشاكل تتعلق بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وخاصة المتداولة، وهذا قد يؤدي إلي جعل حقوق المساهمين سالبة، وتصبح الشركة في عسر مالي من ناحية السيولة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عجز في السيولة، وطبعا كما نعلم فإن السيولة شيء مهم للشركة لكي تستمر في إنجاز عملياتها الاعتيادية حتى تستطيع القيام بسداد التزاماتها من نتائج عملياتها، وكذلك المحافظة على سمعتها عند دائنيها، وإن عدم توفر السيولة الكافية يؤثر على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وقد يفقدها هذا فرصا كثيرة (التميمي، ٢٠٠٤، ٧٣).

ب. القروض وإمكانية سدادها: ويطلق عادة على القرض القروض طويلة الأجل، إلا إذا تم تحديد ذلك، وأن عدم قدرة الشركة على الوفاء بتسديد أصول القروض والفوائد المترتبة عليها في تاريخ استحقاقها، ذلك يعرض الشركة لمشاكل مع المقرضين خاصة إذا لم يوافوا على إعادة جدولة هذه الديون، أو قامت الشركة بزيادة الاقتراض قصير الأجل من أجل تمويل الأصول طويلة الأجل، وأن استمرار هذه المشكلة وعدم استطاعة الشركة التمشي مع ما ورد في اتفاقيات القروض يؤدي إلى تصاعد وتراكم الديون والفوائد، وبالتالي فإن قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية التي قامت من أجلها تكون موضع تساؤل وقد تصبح غير قادرة على تمويل عملياتها وقد تتوقف بعض أو كل أنشطتها، ومن الصعب كذلك على الشركة الحصول على



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. موارد مالية جديدة في هذه الظروف (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤).

د. المعاناة من خسائر تشغيلية جوهرية ومتكررة: إن حصول الخسائر المتكررة ذات الأثر المادي على نتيجة الشركة وعلى عملياتها يؤدي إلى حصول عجز مالي وإذا ما أستمر هذا الوضع لأكثر من ٣ سنوات باستثناء فترة التأسيس حيث أن الشركة تتكبد مصاريف كبيرة في البداية – فإن هذا يضعف قدرة الشركة على الاستمرار ويفقدها القوة لدى المساهمين والأطراف الأخرى وتنخفض أسعار أسهمها في السوق (الجربوع، ٢٠٠٠، ٧٠).

ه. التغيير في طريقة التعامل في الشراء: إن التحول من التعامل بالشراء الآجل إلى الشراء النقدي وفي نفس الوقت عدم قدرة الشركة على تمويل مستلزماتها نقدا يشير إلى ضعف السيولة وإلى ضعف ثقة الموردين بقدرة الشركة على السداد والوفاء بوعودها، مما سيكون له تأثيره السلبي على قدرة الشركة على الاستمرار في تمويل عملياتها (جمعة، ٢٠٠٥، ٦٩).

و. عدم توزيع أرباح: إن عدم قدرة الشركة على توزيع أرباح خلال عدة فترات مالية متلاحقة مع استحقاق هذه الأرباح، ودلالة القوائم المالية على وجود أرباح قابلة للتوزيع وقيام الإدارة بتأخير توزيعها، أو عدم تحقيق الأرباح أصلا يشير إلى عدم قدرة الشركة على تحسين أوضاعها وتحصيل السيولة اللازمة، ويلاحظ قيام الإدارة بتوزيع الأسهم بدلا من توزيع أرباح نقدية مع عدم وجود مبررات لذلك – ويأتي هذا التوزيع لزيادة رأس المال من خلال الاكتتاب الجديد، ويمك كذلك توزيع أسهم بالسعر الإسمي عادة على المساهمين وعادة تكون القيمة السوقية للسهم أكبر من القيمة الاسمية لذلك يعتبر هذا من قبيل التوزيعات على المساهمين، في هذه الحالة هناك أثر سلبي لذلك وهناك أثر إيجابي، فالأثر الإيجابي عندما يكون مبررات لذلك مثل التوسع والنمو في الشركة، ولكن هناك الأثر السلبي وهو عدم وجود مبررات لذلك وعدم قدرة الشركة على النمو بمقدار الزيادة التي حدثت على رأس المال مما يؤدي إلى عدم ثقة المساهمين بالشركة، وكذلك تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية (سرحان، ٢٠٠٧، ٦٣-٦٤).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**٢. مؤشرات أخرى (تشغيلية، إدارية، قانونية):**

أ. تعرض الشركة لبعض الأمور الإدارية الداخلية مثل تغيير أو استقالة وهجرة بعض الكفاءات العاملة في الشركة مثل المدراء والفنيين والإداريين، والاستمرار في تغيير الموظفين وعدم الاستقرار، وعدم الرضا الوظيفي للموظفين، ويمكن للمدقق مراجعة ذلك من خلال مراجعة شؤون الموظفين والوثائق المتعلقة بهم (العمودي، ٢٠٠١، ٨٠). وقد تلجأ الإدارة في هذه الحالة إلى استقطاب الكفاءات الإدارية والفنية وتمكينهم وظيفياً للحد من هذا المؤشر.

ب. فقدان الشركة لأسواق رئيسية تسوق فيها انتاجها أو تقوم بالتزود منها، أو حتى فقدان جزء من سوقها أو مزودين وعملاء رئيسيين لأعماله وانعكاس ذلك على حجم المبيعات، وكذلك على مدى توفر المواد الخام التي تساعد الشركة الاستمرار في أعمالها الاعتيادية، ويمكن للمدقق معرفة ذلك من خلال مراجعة التغير في حجم المبيعات والذمم المدينة أو عن طرق كرت المخزن وكذلك يتم مباشرة معرفة ذلك من خلال الإدارة (عبيدات، ٢٠٠٦، ١٢٩). وهنا قد تعمل إدارة الشركة على فتح أسواق جديدة للحد من هذا المؤشر.

ج. الشح في المعدات الأساسية المهمة والصعوبة في الحصول على العمالة (العمال الذين لهم علاقة مباشرة بالإنتاج) وعدم القدرة على تعويض المعدات المتعطلة، وكذلك عدم القدرة على الحصول على عمال مهنيين في الوقت المناسب (سرحان، ٢٠٠٧، ٤٠).

د. الإخلال بمتطلبات القانون واللوائح الأساسية مثل عدم الالتزام بمقدار معين من رأس المال والاحتياطيات مثل الاحتياطي الإجباري والقانوني أو تخفيض رأس مال الشركة بطريقة غير قانونية أو تغيير في التشريعات الحكومية بحيث تؤثر على نشاطات الشركة الرئيسية (سرحان، ٢٠٠٧، ٤٩).

ه. وجود إجراءات قانونية تتعلق بالشركة ودعاوي مقامة ضدها، وإن نجاح هذه القضايا لا يمكن الشركة من الوفاء بالأحكام الصادرة بحقها، أو وقوع ممتلكات الشركة تحت الحجز أو الإشراف



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و. من القضاء، وهي مؤشرات تدل على ضعف قدرة الشركة على الاستمرار إذ قد تتعرض للتصفية لتسديد الالتزامات الناشئة عن حكم القضاء (التويجري، ٢٠١٠، ١٢٤).

ز. عدم قدرة إدارة الشركة على حل المشاكل الطارئة ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج التي تتعلق بالعمليات الأساسية (حمدان، ٢٠٠٨، ٢١).

ح. النقص الواضح في القدرة الإنتاجية للشركة وعدم مقدرتها على تلبية طلبات العملاء وعدم توفير مخزون كاف لإستخدامه في حالة الطوارىء (حمدان، ٢٠٠٨، ٢٣).

ط. دخول الشركة في عملية إعادة التنظيم وهي عملية تتم عادة إما لإظهار نشاط جديد أو للتكيف مع تغيرات بيئة الشركة أو نتيجة لتغير إستراتيجيتها، وهي أمور تثير استفسارات حول وضع الشركة (خشارمة، ٢٠٠٧، ١٤).

### ٢-٢-٥ فرض الاستمرارية:

يُعد فرض استمرارية الشركة من الفروض الرئيسة التي تؤثر في إعداد القوائم المالية، وهذا الفرض يقوم على قاعدة "عدم التصفيَّة" Non Liquidation Basis، ويتفق مع التوقع الطبيعي لأصحاب الشركة، والإدارة. أمَّا احتمال التصفية فيعد حالة استثنائية، وكثير من المبادئ العلمية المطبقة في المحاسبة تجد مبررها في فرض الاستمرارية، خاصة المبادئ التي تحكم تقويم الأصول الثابتة، التي تقتنى من أجل تحقيق خدمات طويلة الأجل في المستقبل، فتقدير العمر الإنتاجي للأصل، والقيمة المتبقية بعد حساب قيمة الاستهلاك تقوم على فرض استمرارية الأصل في خدمة الشركة، والميزانية التي يعدها المحاسب ليست ميزانية تصفية، ولكنها ميزانية شركة مستمر في أعمالها. وإن فرض "الاستمرارية" لا يعني بقاء الشركة بصفة دائمة، وإنما يعني أنَّ الشركة ستظل موجودة لفترة كافية لتنفيذ أعماله الحاليَّة، ومقابلة التزاماته القادمة. من جهة أخرى فإن معظم المبادئ المحاسبية تعتمد على فرض الاستمرارية، ولو قمنا باستبعاد هذا الفرض لما أمكن تبرير استخدام التَّكلُفة التاريخية في تقييم الأصول، أو مبدأ مقابلة الإيرادات،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو مبدأ الاستحقاق، أو احتساب الاستهلاكات للأصول، وغيرها من المبادئ المحاسبية التي تُعَدُّ الأساس في إعداد القوائم الماليَّة. (المومني وشويات، ٢٠٠٨، ١٤٩).

وقد دلت أغلب الدراسات المتعلقة بالتعثر على مفهوم واحد للشركة المتعثرة وهو الشركة التي تتوقف عن سداد القروض الممنوحة لها من قبل البنوك. هذا المفهوم أوجد موقفاً معيناً تواجه فيه اتفاقية القرض وبخاصة شروط التسديد خطر الانتهاك، مما يعرض المصرف لخسائر محتملة. والتعثر نوعين الأول اقتصادي والثاني مالي، فمن الممكن أن تواجه الشركة النوع الأول أو الثاني أو كليهما معاً (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤، ٤١). أي أن الفشل المالي للمشروع يعني تحقيق أداء سلبي مع تراجع مؤشرات جدوى الاستثمار فيه مما يترتب عليه عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته مما يقوده في النهاية إلى الإفلاس.

بناءً على ما سبق، يرى الباحث أن مسؤولية المدقق عن تقويم فرض الاستمرارية ترتبط بمعيار العناية المهنية الواجبة، ذلك أن المدقق إذا قام ببذل العناية المهنية المطلوبة بشكل حذر، ثم تلى ذلك ظهور مؤشرات الشك بالاستمرارية فإنه لن يكون مسؤولاً طالما أن تلك المؤشرات لم تظهر أثناء الفحص العادي، وطالما أنه مارس مهام وظيفته بحذر وعناية مهنية صحيحة، والعكس صحيح، فإذا ظهرت مؤشرات الشك بالاستمرارية أثناء أداء المدقق لوظيفته خلال الفحص العادي ولم يتعرض لها المدقق بالذكر، فإنه يعد مسؤولاً نتيجة لتقصيره في تطبيق معايير التدقيق المتعلقة ببذل العناية المهنية اللازمة والمعروفة بإسم (Generally Accepted Auditing Standards "GAAS").

وحول أهمية دور المدقق في فرض الاستمرارية فقد ذكر (Konrath, ٢٠٠٢) أهمية أن ينتبه المدقق لمحاولات الإدارة المتعمدة لإعطاء بيان كاذب لمركز المنشأة المالي ونتائج التشغيل، وهي ما يطلق عليه الاعداد الاحتيالي للقوائم المالية Fraudulent Financial Reporting. وقد كان السبب وراء هذه المحاولات أسباب وعوامل متنوعة مثل ازدياد المنافسة والحاجة إلى المحافظة على نمو الأرباح



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومشكلات السيولة ومحاولة إخفاء مخالفات أو شروط وأحكام تقييديه في إتفاقيات القروض، وتراجع الصناعة وكذلك المجهودات الناتجة لإخفاء عدم التأكد بشأن فرض الاستمرارية وعدم أمانة ونزاهة الإدارة، وإمكانية إعداد القوائم المالية بشكل احتيالي مزور، فكل هذه العوامل تعد عاملاً رئيسياً في مخاطر التدقيق.

بناءً عليه، تعدى دور المدقق في إبداء الرأي الفني المحايد، إلى التنبؤ بقدرة العملاء على الاستمرار في المستقبل، فجاء معيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) الخاص بالاستمرارية وحدد مجموعة من المؤشرات، والإجراءات التي يجب على مراقب الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار للحكم على قدرة العميل على الاستمرار، وأعتبر فرض الاستمرارية هو الأساس الذي تبنى عليه عملية إعداد القوائم المالية، لذا على مراقب الحسابات أن يقوم بجمع الأدلة الملائمة، والكافية، حتى لا يكون هناك شك حول استمرارية العملاء (International Federation of Accountants, No. ٥٧٠, ٢٠٠٣).

وفي ذلك يرى الباحث أن معايير المراجعة حددت للمدقق الإجراءات الواجب إتباعها عند تقييمه لمقدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط، وألزمته بضرورة أن يتضمن تقريره فقرة إيضاحية عن تلك القدرة على الاستمرار في النشاط، حتى يكون ذلك بمثابة إنذار مبكر عن فشل وشيك قد تتعرض له المنشأة محل الفحص.

### ٢-٢-٦ دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر الشركات:

منذ بداية الستينات ظهر العديد من الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصة في خضم الجدل الذي احتدم حينئذ حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن اختبار فرض استمرارية الشركة، وبالتالي عن دوره في الإنذار المبكر عن حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد ملحقة أضراراً كبيرة بالمساهمين والمقرضين وغيرهم (مطر، ٢٠٠٣، ١٦٤).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ ذلك الحين وحتى عصرنا الحاضر سعى كثير من الباحثين على تطوير نماذج جديدة للتنبؤ، ومن ثم تطوير القدرة التنبؤية لها، وذلك سواء من جهة تحديث الأساليب والمناهج المتبعة في بنائها أو من جهة المتغيرات التي تتكون منها. وتعتمد هذه النماذج بشكل عام على النسب المالية المتعارف عليها، وباستخدام عدد من الأساليب الإحصائية، كأسلوب تحليل عوامل التمييز بين المجموعات، وأسلوب الانحدار المتعدد باستخدام نظرية الاحتمالات، استطاع الباحثون استخراج نماذج للتنبؤ بالفشل قبل وقوعه بفترة من الزمن، ومنها: نموذج بيفر (Beaver, ١٩٦٦)، وأحدثها نموذج كيدا (Kida, ١٩٨١)، هذا بالإضافة إلى وجود عدد مختلف من النماذج الأخرى (جبل وآخرون، ٢٠٠٩، ٣٠٥).

### ٢-٢-٧ المعيار الخاص باستمرارية المنشأة:

أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants IFA معيار التدقيق الدَّولي رقم (٥٧٠) الخاص بفرض استمرارية المنشأة، والذي يهدف إلى توفير إرشادات حول مسؤولية المدقِّق عند تدقيق البيانات المالية المتعلِّقة بملاءَمة فرض الاستمرارية للمنشأة كأساس لإعداد البيانات المالية، وحدَّد مجموعة من المؤشرات التي تساعد المدقِّق في اكتشاف حالات الشك باستمرارية العميل، صنَّفت إلى مؤشرات ماليَّة، ومؤشرات تشغيليَّة، ومؤشرات أخرى. ووجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني، دائماً، أنَّ فرض الاستمرارية موضع تساؤل، كما إنَّ وجود مدقِّق حسابات لدى الشركة لا يُعَدُّ تأكيداً لاستمرارية العملاء للأبد، بل يساعد على ترسيخ مصداقية البيانات المالية (IFA, IAS No. ٥٧٠, ٢٠٠٣).

ويعد معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) الخاص باستمرارية المنشأة هو المعيار المحدد لفرض أن المنشأة غير متعثرة أو لا تواجه خطر التعثر في المستقبل القريب، حيث يتناول المعيار مسؤوليات المدقق في تدقيق البيانات المالية المتعلقة باستخدام الإدارة لافتراض المنشأة المستمرة في إعداد البيانات المالية، وبموجب افتراض المنشأة المستمرة، ينظر إلى المنشأة على أنها مستمرة في الأعمال إلى المدى المنظور، ويتم إعداد هذه البيانات للأغراض العامة على أساس المنشأة المستمرة، ما لم تنوي الإدارة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصفية المنشأة أو إيقاف العمليات أو لم يكن لديها بديل واقعي غير القيام بذلك. ويتناول هذا المعيار مسؤولية تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، حيث تحتوي بعض أطر إعداد التقارير المالية على متطلب صريح للإدارة لعمل تقييم محدد لقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وعلى معايير تتعلق بالمسائل التي سيتم دراستها والافصاحات التي سيتم عملها فيما يخص المنشأة المستمرة (المومني وشويات، ٢٠٠٧، ١٤٤). وبما أن افتراض المنشأة المستمرة يعتبر مبدأ أساسياً في إعداد البيانات المالية، فإن إعداد البيانات المالية يقتضي من الإدارة عمل تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة حتى لو لم يشمل إطار إعداد التقارير المالية على متطلب صريح للقيام بذلك، ويشمل هذا الأمر قيام الإدارة بعمل تقييم محدد لقدرة المنشأة على الاستمرار من خلال عمل تقديرات في مرحلة معينة من الوقت حول النتائج المستقبلية المشكوك فيها المتأصلة للأحداث أو الظروف، وتعتبر العوامل التالية ذات علاقة بالتقدير: (IFA, IAS No. ٥٧٠, ٢٠٠٣)

- تزداد درجة الشك المرافقة لناتج حدث أو ظرف بشكل جوهري كلما كان وقت حدوث الحدث أو الظرف أو الناتج أبعد في المستقبل، ولهذا السبب تحدد معظم أطر إعداد التقارير المالية التي تقتضي تقييم إدارة صريح الفترة التي يتعين على الإدارة فيها أخذ كافة المعلومات المتوفرة بالحسبان.
- حجم ومدى تعقيد المنشأة وطبيعة وظروف أعمالها ودرجة التي يؤثر فيها تأثرها بالعوامل الخارجية على التقدير المتعلق بناتج الأحداث أو الظروف.
- تقدير مستقبلي يستند إلى معلومات متوفرة في وقت عمل التقدير، ويمكن أن تؤدي الأحداث اللاحقة إلى نتائج غير منسجمة مع التقديرات التي كانت معقولة وقت عملها.

## ٢-٣ المبحث الثالث: القطاع الصناعي الكويتي

يعد القطاع الصناعي أحد القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الكويتي، ويتلقى هذا القطاع دعماً



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبيراً من الحكومة الكويتية التي اتخذت عدداً من الإجراءات للدفع قدماً بهذا القطاع، حيث فتم تأسيس بنك الكويت الصناعي عام ١٩٧٣ ليقدم الدعم المالي والائتماني للمشروعات الصناعية (بنك الكويت الصناعي http://www.ibkuwt.com).

كما قامت الهيئة العامة للصناعة بتطوير ودعم القطاع الصناعي الكويتي، وتخصيص مواقع الأراضي الصناعية وتجهيز البنية الأساسية لهذه المواقع وتهيئة ما يلزم من خدمات صناعية وفقاً لقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ في شأن إصدار قانون الصناعة رقم (١٩٩٦/٥٦).

وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في آخر إحصاء لوزارة التخطيط عام ٢٠١٢ حوالي ٨,٠٠٠ منشأة صناعية لا تشمل منشآت القطاع النفطي. ووصل عدد قوة العمل الكويتية في النشاط الصناعي عام ٢٠١٢ إلى ٧,٩٩٧ كويتي بما نسبته ١٠% من إجمالي قوة العمل الكويتية شاملاً قطاع تكرير النفط، ولم يقتصر دعم الحكومة على الصناعات الحديثة، بل شمل الحرفيين والصناعات التقليدية كصناعة السدو وصناعة السفن الكويتية في عدد من المشروعات كمشروع رعاية الحرفي الكويتي وحاضنة الشويخ الحرفية والشركة الوطنية لتطوير المشروعات الصغيرة (النجادة، ٢٠١٣).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٢-٤ المبحث الرابع: الدراسات السابقة

### ٢-٤-١ أولاً: الدراسات باللغة العربية

**١. محمد (٢٠١٣) "التعثر المالي للبنوك: الأسباب والعلاج".**

هدفت الدراسة إلى تحديد الأسباب الحقيقة التي تؤدي إلى التعثر المالي لعملاء البنوك واقتراح العلاج المناسب لها، وتكونت عينة الدراسة من (٢٢) فرداً من القابعين بإصلاحية الهدى في أم درمان في السودان من المتعثرين، وتم استخدام أسلوب المقابلة في جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن من أهم الأسباب المؤدية للتعثر المالي للعملاء كانت عدم استخدام أفراد عينة الدراسة للائتمان الممنوح للأغراض المخصصة له، كما أظهرت النتائج من أسباب التعثر المالي الظروف البيئية المحيطة بالمنشأة، سواء كانت ظروف خارجية أو ظروف داخلية. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء إدارات في البنوك لمتابعة المشروعات التي يتم تمويلها عن طريق الائتمان المصرفي.

**٢. رمو والوتار (٢٠١٠) "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة لصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".**

هدفت الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل من خلال تطبيق أنموذج التمان على عدد من الشركات المساهمة العراقية، وتم تطبيق الانموذج على عينة متكونة من (١٧) شركة مساهمة عراقية والتي تم الحصول على البيانات الخاصة بها، وتم استخدام أسلوب التحليل المالي في معالجة بيانات الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة دقة أنموذج التمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العراقية، وخلصت الدراسة إلى تبني أنموذج التمان للتنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في تقييم أداء الشركات. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة تبني تطبيق أنموذج التمان للتنبؤ بفشل الشركات الصناعية العراقية كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في الشركات لتقييم الأداء، بعد أن أثبتت الدراسة ملاءمة هذا الأنموذج للتطبيق على الشركات الصناعية العراقية، ليساعد هذه الشركات على التنبؤ بمستقبل الشركة سنوياً.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**٣. المومني وشويات (٢٠٠٧) "قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء عند تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة في الأردن، ومدى التزام مدققي الحسابات القانونيين في الأردن بمعيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) الخاص بالاستمرارية. وتكونت العينة من (١٠٢) مدقق خارجي، وتم استخدام التحليل الإحصائي في معالجة البيانات. وأوضحت النتائج قدرة مدقق الحسابات القانوني في الأردن على تحديد مؤشرات الشك الماليَّة التي تؤثر على استمراريَّة العملاء بنسبة (٧٦%)، وإنَّ أكثر هذه المؤشرات أهميَّة، من وجهة نظر المدققين عينة الدراسة، كانت الخسائر المتكرِّرة من العمليات التشغيليَّة. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في القوانين المتعلِّقة بالتدقيق، وتطويرها بشكل مستمر للوصول إلى نسبة التزام كاملة، وخاصة القوانين ذات العلاقة باستمراريَّة العملاء، والتي تساعد المدقِّق على الفهم الواسع لضرورة تقييم استمراريَّة العملاء.

**٤. سرحان (٢٠٠٧) "دور مدقق الحسابات في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين".**

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المدقق الخارجي في تقويم قدرة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية على الاستمرارية في أعمالها خلال الفترة المقبلة، وتكونت عينة الدراسة من (٨٧) مدقق حسابات ومدير مالي في السوق الفلسطيني، حيث تم معالجة البيانات احصائياً. وأظهرت نتائج الدراسة أن مدققي الحسابات يمتلكون القدرة على تحديد مؤشرات الشك بخصوص الاستمرارية سواء كانت مؤشرات مالية أو غير مالية. وأوصت الدراسة بضرورة معرفة وتحديد جميع الإجراءات الإضافية التي يجب أن ينفذها المدقق الخارجي عندما تثار لديه شكوك حول الاستمرارية.

**٥. المليجي (٢٠٠٣) "دراسة ميدانية لآراء المستثمرين والمحللين الماليين في مسئولية مراقب الحسابات في مصر عن الحكم على مقدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط".**

هدفت الدراسة إلى استقراء وتحليل أدبيات المراجعة التي تتناول مسئولية مراقبي الحسابات عن



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار والتقرير عن المشاكل التي قد تهدد استمرارها، كما هدفت إلى التعرف على آراء المستثمرين والمحللين الماليين باعتبارهما من أهم مستخدمي القوائم المالية في مدى مسئولية مراقبي الحسابات في مصر عن تقييم قدرة العملاء على الاستمرار، وتكونت عينة الدراسة من (٤٠) فرداً من المستثمرين، و (٣٠) فرداً من المحللين الماليين. وأظهرت نتائج الدراسة أنه يتطلب لقيام مراقب الحسابات بالحكم على مقدرة المنشأة على الاستمرار، استخدام بعض إجراءات المراجعة وبصفة خاصة إجراءات الفحص التحليلي، وأيضاً لزيادة دقة حكم مراقب الحسابات عن مقدرة المنشأة على الاستمرار يمكن استخدام نماذج التنبؤ بالإفلاس، وأن تأثير تقرير مراقب الحسابات عن الشك الجوهري في مقدرة المنشأة على الاستمرار على مستخدمي القوائم المالية. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالمراجعة، وتطويرها بشكل مستمر للوصول إلى الالتزام بتطبيق معايير المراجعة المعترف بها في مصر، وخاصة القوانين ذات العلاقة باستمرارية العملاء.

## ٢-٤-٢ ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

**١. Zwaan, Stewart & Subramaniam (٢٠١١) "Internal audit involvement in enterprise risk management".**

اشتراك التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسة.

هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الذي يلعبه مشاركة المدققين الداخليين في إدارة المخاطر في المؤسسة في رغبتهم بتقديم بيان تفصيلي لإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة، وتكونت عينة الدراسة من (١١٧) فرداً من العاملين في المؤسسات العامة والخاصة الاسترالية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك مشاركة عالية في إدارة المخاطر من قبل المدققين الداخليين، وأن المدققين الداخليين يحصرون على تقديم إبلاغات دورية للإدارات في مؤسساتهم عن احتمال وقوع مخاطر، كذلك أظهرت النتائج أن كافة المؤسسات التي تم توزيع الاستبانة عليها تتمتع بقسم خاص لإدارة المخاطر، وتحرص على مشاركة المدققين الداخليين في نشاط هذا القسم.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**٢. Fathil & Schmidtke (٢٠١٠) "The Relation between Individual Differences and Accountants' Fraud Detection Ability".**

العلاقة بين الفروق الفردية وقدرة المحاسبين على كشف الاحتيال.

هدفت الدراسة إلى تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالقدرة على اكتشاف الغش لاستكشاف العلاقة بين الخصائص الشخصية لمراقبي الحسابات وقدرتهم على اكتشاف الغش بالقوائم المالية بشكل صحيح، وأوضحت الدراسة أن توافر النزاهة والشك المهني لدى مراقبي الحسابات من العوامل المؤثرة في قدرتهم على اكتشاف الغش، وأنه من المطلوب أن تعمل الدراسات البحثية المستقبلية على توفير الخطوات اللازمة التي تمكن الشركات من اختيار مراقبي الحسابات ذوي الحساسية الخاصة تجاه اكتشاف الغش. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير قدرات مراقبي الحسابات في الكشف والتقرير عن الغش.

**٣. Smieliauskas (٢٠٠٨) "A Framework for Identifying and Avoiding Fraudulent Financial Reporting".**

إطار مقترح لتحديد وتجنب الاحتيال في التقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقييم مراقب الحسابات لمخاطر الاحتيال وتقييمه للمخاطر الأخرى، بالإضافة لملاحظة مجلس الرقابة على حسابات الشركات العامة، وقد أوضحت الدراسة أن تطوير مثل هذا الإطار المتكامل يستلزم استخدام نموذج المخاطر الموسعة، والذي ينعكس على تقييم مخاطر وجود التقارير المالية الاحتيالية، كما أظهرت الدراسة أن المقاييس القائمة على مستويات مقبولة من المخاطر تساعد في التفريق بين الأخطاء المتعمدة والأخطاء غير المقصودة، وهو ما يعد من مقومات تطبيق معيار المراجعة الأمريكي رقم (٩٩) ومعايير المراجعة الدولية رقم (٢٤٠) و (٥٤٠). وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة تدريب مدققي الحسابات الخارجيين على نماذج إدارة المخاطر الخاصة بإعداد القوائم المالية، وهذا نظراً للدور الذي تلعبه نماذج إدارة المخاطر في الحد من الاحتيال.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**Effectiveness by "Increase Your Fraud Auditing (٢٠٠٦) ٤. Mckee being Unpredictable"**

زيادة فاعلية المراجعة الاحتيالية عن طريق عدم التوقع.

هدفت الدراسة إلى اقتراح مجموعة من الطرق التي تساعد مراقب الحسابات في زيادة فعالية عملية المراجعة ، من خلال إدخال عنصر عدم قابلية التنبؤ بإجراءات المراجعة ، وذلك في سبيل الاستجابة لمتطلبات كل من معايير المراجعة الأمريكية والدولية المتعلقة بمنع واكتشاف الغش. واعتمدت الدراسة علي منهج نظري تحليلي لكل من معايير المراجعة وحالات الغش التي ظهرت على الساحة المهنية في الآونة الأخيرة، وما توصل إليه الفكر المحاسبي في مجال منع واكتشاف الغش. وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الطرق المقترحة يزيد من فعالية عملية المراجعة، وقد أشارت الدراسة إلى أنه يجب أخذ التكلفة المحتملة لتطبيق هذه الطرق في الحسبان وأشارت إلي أهم مظاهر هذه التكلفة والتي تتمثل الحاجة إلي وقت إضافي لتخطيط عملية المراجعة.

**٥. Kotchetova, et al., (٢٠٠٦) "Linkages between Auditors Risk Assessment in Risk-Based Audit".**

العلاقة بين تقييم المدققين للمخاطر في التدقيق المبني على المخاطر.

هدفت الدراسة إلى تقييم مخاطر التدقيق المبني على المخاطر، وقد تم اختبار سلسلة من الفرضيات المتعلقة بتعريف المدقق لمخاطر الأعمال وتقييمه لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة الوحدة الاقتصادية المنفصلة، وأدائهم في عملية تحليل الأعمال وتقييمات مخاطر مرحلة المعالجة المترابطة وتقييماتهم النهائية لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة إعداد الحسابات، وتكونت عينة الدراسة من (٣٠) مدققاً كندياً. وأظهرت نتائج الدراسة أنه كلما كان عدد المخاطر المعرفة من قبل المدققين كبيراً كلما زاد عدد التقارير المتضمنة لتلك المخاطر، كما أظهرت النتائج أن تقييم المدقق لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة إعداد الحسابات تتصل مباشرة مع تقييمه لمخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة الوحدة الاقتصادية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنفصلة، كما أن مخاطر البيانات الكاذبة في مرحلة إعداد الحسابات تتأثر بتقييم المدقق لمخاطر الأعمال في مرحلة المعالجة

## ٢-٤-٣ ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة الدور الذي يلعبه المدقق الخارجي في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، حيث اختلفت مجتمعات الدراسة كما في دراسة المومني وشويات (٢٠٠٧) التي تناولت المجتمع الأردني، ودراسة سرحان (٢٠٠٧) التي تناولت المجتمع الفلسطيني، في حين كانت دراسة المليجي (٢٠٠٣) على المجتمع المصري.

كما تناولت الدراسات السابقة عدداً من المجتمعات الأجنبية المختلفة، إلا أن كافة الدراسات تمحورت حول الدور المحوري للمدق الخارجي في التنبؤ بتعثر الشركات، في حين أن الدراسة الحالية تتناول دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي وهو ما لم تتعرض له أياً من الدراسات السابقة. لذا يمكن حصر اختلافات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث:

١. أن الدراسة الحالية تم تطبيقها في القطاع الصناعي الكويتي.
٢. أن الدراسة الحالية قامت ببناء أداة للدراسة (استبانة) وفقاً لفرضيات الدراسة التي تم وضعها، وتناولت الاستبانة استطلاعاً لآراء المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في دولة الكويت.
٣. أن الدراسة الحالية تم تطبيقها في العام ٢٠١٤.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١)

مقارنة الدراسات السابقة

| اسم الباحث | عنوان الدراسة | السنة | أهم الأهداف | أهم النتائج | الاستفادة من الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| محمد | التعثر المالي للبنوك: الأسباب والعلاج | ٢٠١٣ | تحديد الأسباب الحقيقة التي تؤدي إلى التعثر المالي لعملاء البنوك واقتراح العلاج المناسب لها | هم الأسباب المؤدية للتعثر المالي للعملاء كانت عدم استخدام أفراد عينة الدراسة للائتمان الممنوح للأغراض المخصصة له | بناء الإطار النظري |
| رمو والوتار | استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة لصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية | ٢٠١٠ | إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل من خلال تطبيق أنموذج التمان على عدد من الشركات المساهمة العراقية | دقة أنموذج التمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العراقية | بناء أنموذج الدراسة |
| المومني وشويات | قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء | ٢٠٠٧ | مدى قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء عند تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة في الأردن | قدرة مدقق الحسابات القانوني في الأردن على تحديد مؤشرات الشك الماليَّة التي تؤثر على استمراريَّة العملاء بنسبة (٧٦%)، وإنَّ أكثر هذه المؤشرات أهميَّة، من وجهة نظر المدققين عينة الدراسة، كانت الخسائر المتكرِّرة من العمليات التشغيليَّة | بناء الإطار النظري |
| سرحان | دور مدقق الحسابات في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين | ٢٠٠٧ | دور المدقق الخارجي في تقويم قدرة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية على الاستمرارية في أعمالها خلال الفترة المقبلة | مدققي الحسابات يمتلكون القدرة على تحديد مؤشرات الشك بخصوص الاستمرارية سواء كانت مؤشرات مالية أو غير مالية | بناء الإطار النظري |
| المليجي | دراسة ميدانية لآراء المستثمرين والمحللين الماليين في مسئولية مراقب الحسابات في | ٢٠٠٣ | التعرف على آراء المستثمرين والمحللين الماليين باعتبارهما من أهم مستخدمي القوائم المالية في مدى مسئولية مراقبي | لزيادة دقة حكم مراقب الحسابات عن مقدرة المنشأة على الاستمرار يمكن استخدام نماذج التنبؤ بالإفلاس | بناء الإطار النظري |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | مصر عن الحكم على مقدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط | | الحسابات في مصر عن تقييم قدرة العملاء على الاستمرار | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Zwaan, Stewart & Subramaniam | Internal audit involvement in enterprise risk management | ٢٠١١ | الدور الذي يلعبه مشاركة المدققين الداخليين في إدارة المخاطر في المؤسسة في رغبتهم بتقديم بيان تفصيلي لإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة | مشاركة عالية في إدارة المخاطر من قبل المدققين الداخليين، وأن المدققين الداخليين يحصرون على تقديم إبلاغات دورية للإدارات في مؤسساتهم عن احتمال وقوع مخاطر | بناء الإطار النظري |
| Fathil & Schmidtke | The Relation between Individual Differences and Accountants' Fraud Detection Ability | ٢٠١٠ | تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالقدرة على اكتشاف الغش لاستكشاف العلاقة بين الخصائص الشخصية لمراقبي الحسابات وقدرتهم على اكتشاف الغش بالقوائم المالية بشكل صحيح | توافر النزاهة والشك المهني لدى مراقبي الحسابات من العوامل المؤثرة في قدرتهم على اكتشاف الغش | بناء الإطار النظري |
| Smieliauskas | A Framework for Identifying and Avoiding Fraudulent Financial Reporting | ٢٠٠٨ | تحليل العلاقة بين تقييم مراقب الحسابات لمخاطر الاحتيال وتقييمه للمخاطر الأخرى، بالإضافة لملاحظة مجلس الرقابة على حسابات الشركات العامة | المقاييس القائمة على مستويات مقبولة من المخاطر تساعد في التفريق بين الأخطاء المتعمدة والأخطاء غير المقصودة | بناء الإطار النظري |
| Mckee | Increase Your Fraud Auditing Effectiveness by being Unpredictable | ٢٠٠٦ | اقتراح مجموعة من الطرق التي تساعد مراقب الحسابات في زيادة فعالية عملية المراجعة | تطبيق الطرق المقترحة يزيد من فعالية عملية المراجعة | بناء الإطار النظري |
| Kotchetova, et al., | Linkages between Auditors Risk Assessment in Risk-Based Audit | ٢٠٠٦ | تقييم مخاطر التدقيق المبني على المخاطر | أنه كلما كان عدد المخاطر المعرفة من قبل المدققين كبيراً كلما زاد عدد التقارير المتضمنة لتلك المخاطر | بناء الإطار النظري |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثالث

# الطريقة والإجراءات

**منهجية الدراسة**

**مجتمع الدراسة وعينتها**

**أداة الدراسة**

**صدق الأداة وثباتها**

**أساليب جمع البيانات**

**المعالجة الإحصائية**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الثالث

## الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة ومتغيراتها، إضافة لمجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، كما يتناول عرضاً لاختبار ثبات أداة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

### ٣-١ منهجية الدراسة:

قامت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت المنهج الوصفي على مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت كل من التدقيق الخارجي وتعثر الشركات، أما المنهج التحليلي عبر إعداد أداة للدراسة يمكن من خلالها تحديد دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

### ٣-٢ مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في دولة الكويت والبالغ عددها (٦٠) مكتباً وفقاً لدليل مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق لعام (٢٠٠٩) الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وهو الإصدار الأخير للجمعية، وتم أخذ عينة عشوائية من إجمالي المجتمع تكون ممثلة للمجتمع ككل بواقع (٢٠٠) مستجيباً، وبعد جمع الاستبانات تم استرداد (١٩٣) استبانة وجد صالحاً منها للتحليل (١٧٨) استبانة مكتملة الإجابة، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموغرافية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية

| المتغير | الفئة | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| المؤهل | بكالوريوس | ١٢٣ | ٦٩.١٠ |
| | دراسات عليا | ٥٥ | ٣٠.٩٠ |
| | المجموع | ١٧٨ | ١٠٠.٠٠ |
| الشهادات المهنية | CFA | ٢٤ | ١٣.٤٨ |
| | CMA | ٣٦ | ٢٠.٢٢ |
| | أخرى | ١١٨ | ٦٦.٢٩ |
| | المجموع | ١٧٨ | ١٠٠.٠٠ |
| الدورات | اقل من ٥ دورات | ٧٣ | ٤١.٠١ |
| | ٥ - اقل من ١٠ دورات | ٨١ | ٤٥.٥١ |
| | ١٠ - اقل من ١٥ دورة | ٢٤ | ١٣.٤٨ |
| | المجموع | ١٧٨ | ١٠٠.٠٠ |
| الخبرة | ٥ - اقل من ١٠ سنوات | ٣٥ | ١٩.٦٦ |
| | ١٠ - اقل من ١٥ سنة | ٥٠ | ٢٨.٠٩ |
| | ١٥ سنة فاكثر | ٩٣ | ٥٢.٢٥ |
| | المجموع | ١٧٨ | ١٠٠.٠٠ |

يظهر من الجدول (٢) أن فئة "بكالوريوس" في متغير المؤهل التعليمي كانت الأعلى بواقع (٦٩.١٠) وهذا يعكس فهم أفراد العينة لأسئلة الدراسة مما يعزز من المصداقية في الإجابات. أما متغير الشهادة كانت النسبة الأعلى لفئة "أخرى" بواقع (٦٦.٢٩) حيث لم يقم المستجيبون بتحديد نوع الشهادة الأخرى التي حصلوا عليها، كما لم تتضمن عينة الدراسة أي من حملة شهادة CPA، أما الدورات كانت



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسبة الأعلى لفئة (٥-أقل من ١٠) بواقع (٤٥.٥١) وهذا يعكس تأهيل أفراد العينة، وأخيراً في متغير الخبرة كانت الفئة الأكبر (١٥ سنة فأكثر) وهذا يعزز من مصداقية الإجابات لأفراد العينة بحكم خبرتهم.

## ٣-٣ أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد على أسلوبين لجمع المعلومات والبيانات:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المصادر الأولية:** تم إعداد استبانة بهدف جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة حول دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.
- **المصادر الثانوية:** المراجع والكتب والدراسات السابقة والأبحاث المحكمة التي تناولت متغيرات الدراسة.

### ٣-٤ أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة حول دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي اعتماداً على دراسة رمو والوتار (٢٠١٠)، ودراسة جبل وآخرون (٢٠٠٩)، ودراسة الجربوع وأبو معمر (٢٠٠٣)، حيث قام الباحث بإعداد فقرات خاصة بالإجراءات التحليلية والقواعد والمعايير المهنية الخاصة بالتدقيق الخارجي لغايات الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، وتكونت الأداة بصورتها النهائية من (٤١) فقرة (ملحق رقم ١).

### ٣-٥ صدق الأداة وثباتها:

بهدف التأكد من صدق الاستبانة وملاءمتها لأغراض الدراسة قام الباحث بتوزيعها على عدد من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية من ذوي الخبرة والكفاءة في تخصص المحاسبة للوقوف على قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها (ملحق رقم ٢)، من خلال التأكد من صياغة الفقرات وصلاحيتها للأهداف الموضوعة لها، وإجراء التعديلات التي قد اقترحها المحكمون، حيث تم تعديل وإضافة وحذف ودمج بعض الفقرات في الاستبانة لتصبح أداة الدراسة في صورتها النهائية مكونة من (٤١) فقرة (ملحق رقم ١). كما تم التأكد من ثبات الاستبانة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا في برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، والجدول التالي يوضح ذلك:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣)

نتائج ثبات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي (كرونباخ ألفا)

| الرقم | المجال جودة التدقيق الخارجي | عدد الفقرات | قيمة كرونباخ ألفا |
|---|---|---|---|
| ١ | التابع / الفشل في القطاع الصناعي | ١٤ | ٠.٩١١ |
| ٢ | المؤشرات المالية | ١٢ | ٠.٨٦٥ |
| ٣ | المؤشرات التشغيلية | ٨ | ٠.٨٥٦ |
| ٤ | المؤشرات الاخرى | ٧ | ٠.٦٧٤ |
| | الكلي للمؤشرات | ٢٧ | ٠.٩٢٦ |

يبين الجدول (٣) ان دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للمؤشرات ككل ٠.٩٢٦ وتراوحت قيم الثبات ما بين ٠.٦٧٤ المؤشرات الأخرى و ٠.٩١١ الفشل في القطاع الصناعي وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير الى قيم ثبات مناسبة

## ٣-٦ المعالجة الإحصائية:

قامت الدراسة بتبني الأساليب الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة.
- اختبار كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة.
- اختبار ت T test للكشف عن الفروق بين متغيرات الدراسة.
- تحليل الانحدار ANOVA.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الرابع

# نتائج الدراسة

**تحليل النتائج**

**اختبار الفرضيات**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الرابع

# نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لنتائج الدراسة وفقاً لما تم التوصل إليه من تحليل بيانات، على النحو التالي:

## ٤-١ تحليل النتائج

**دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي:**

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والجدول (٤) يبين ذلك.

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية لفقرات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي مرتبة ترتيباً تنازلياً

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | المستوى | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | معرفة المدقق الخارجي لطبيعة عمل الشركة تساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٤.٣٩ | ٠.٧٧ | ٨٧.٨٠ | مرتفع | ١ |
| ٢ | قيام المدقق الخارجي بإجراءات المراجعة التحليلية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٤.٣٥ | ٠.٨٢ | ٨٧.٠٠ | مرتفع | ٢ |
| ٩ | التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الدولية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٤.٢٨ | ٠.٧١ | ٨٥.٦٠ | مرتفع | ٣ |
| ١٠ | قيام المدقق الخارجي بعملية التدقيق للشركة لعدة مرات مالية متتالية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٤.٢٣ | ٠.٧٠ | ٨٤.٦٠ | مرتفع | ٤ |
| ١٣ | اعتماد المدقق الخارجي على المؤشرات التشغيلية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٤.٢٢ | ٠.٧٤ | ٨٤.٤٠ | مرتفع | ٥ |
| ١٢ | اعتماد المدقق الخارجي على المؤشرات المالية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٤.٢٠ | ٠.٩٠ | ٨٤.٠٠ | مرتفع | ٦ |
| ٣ | تحقق المدقق الخارجي من موجودات الشركة ومليكتها لها يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٤.١١ | ٠.٩٢ | ٨٢.٢٠ | مرتفع | ٧ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤ | تأكد المدقق الخارجي من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٤.٠٣ | ٠.٧٤ | ٨٠.٦٠ | مرتفع | ٨ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١١ | حصول المدقق الخارجي على كافة المعلومات اللازمة لعملية التدقيق من قبل إدارة الشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٤.٠٠ | ٠.٨٦ | ٨٠.٠٠ | مرتفع | ٩ |
| ٧ | قيام المدقق الخارجي بتوسيع عملية الفحص من خلال إجراء التحليل المالي لقوائم الشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٣.٩٤ | ٠.٧٥ | ٧٨.٨٠ | مرتفع | ١٠ |
| ٦ | قيام المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية للشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٣.٩٣ | ١.١٠ | ٧٨.٦٠ | مرتفع | ١١ |
| ٥ | قيام المدقق الخارجي بفحص الأنظمة المالية للشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٣.٩٠ | ١.٠٥ | ٧٨.٠٠ | مرتفع | ١٢ |
| ١٤ | اعتماد المدقق الخارجي على المؤشرات الأخرى يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٣.٨٤ | ٠.٨٢ | ٧٦.٨٠ | مرتفع | ١٣ |
| ٨ | مراجعة المدقق الخارجي شروط إصدار السندات وكيفية سدادها من قبل الشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | ٣.٠٥ | ١.٠٥ | ٦١.٠٠ | متوسط | ١٤ |
| | التابع / دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي | ٤.٠٣ | ٠.٥٩ | ٨٠.٦٠ | مرتفع | |

يلاحظ من الجدول (٤) أن مستوى دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٠٣) بأهمية نسبية (٨٠.٦٠)، ومن الممكن تفسير هذه النتيجة بالتأهيل الجيد لمدققي الحسابات من أفراد عينة الدراسة من حيث خبراتهم ودوراتهم وشهاداتهم المهنية، وقد جاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٣٩– ٣.٠٥)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١) وهي "معرفة المدقق الخارجي لطبيعة عمل الشركة تساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها" بمتوسط حسابي (٤.٣٩) وبأهمية نسبية (٨٧.٨٠)، وانحراف معياري (٧٧.٠) وهذا يعكس بدوره أهمية أن يتخصص كل مدقق بنشاط معين في عمله بشكل يساهم بتعزيز قدرته على التنبؤ بالمستقبل المالي لهذه الشركة على نحو أفضل، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٨) وهي "مراجعة المدقق الخارجي شروط إصدار السندات وكيفية سدادها من قبل الشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها" بمتوسط حسابي (٣.٠٥) بأهمية نسبية (٦١.٠)، وبانحراف معياري (١.٠٥) وهذا يعكس بدوره أن شروط إصدار السندات وكيفية سدادها قد لا تلعب دوراً مهماً في قدرة المدقق على التنبؤ بالتعثر المالي، إلا أن هذا لا يحد من أهميتها أيضاً في تعزيز قدرة المدقق على التنبؤ بالتعثر المالي للشركة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتفق النتيجة الحالية مع ما جاء في دراسة المومني وشويات (٢٠٠٧) التي أظهرت نتائجها قدرة مدقق الحسابات القانوني في الأردن على تحديد مؤشرات الشك الماليَّة التي تؤثر على استمراريَّة العملاء، ودراسة سرحان (٢٠٠٧) التي أثبتت أن مدققي الحسابات يمتلكون القدرة على تحديد مؤشرات الشك بخصوص الاستمرارية سواء كانت مؤشرات مالية أو غير مالية.

وقد تم تحليل دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي:

**أولا: المؤشرات المالية**

تم حساب المتوسطات الحسابية في المؤشرات المالية والجدول (٥) يبين ذلك.

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية لفقرات المؤشرات المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | المستوى | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥ | تأخّر توزيعات الأرباح | ٤.٢١ | ٠.٨١ | ٨٤.٢٠ | مرتفع | ١ |
| ١٢ | نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول | ٤.٢٠ | ٠.٧٢ | ٨٤.٠٠ | مرتفع | ٢ |
| ٢ | قرب استحقاق قروض ذات أجل محدود دون وجود إمكانية متوقعة للسداد أو التجديد | ٤.١٩ | ٠.٧٩ | ٨٣.٨٠ | مرتفع | ٣ |
| ٦ | توقف توزيعات الأرباح | ٤.١٦ | ٠.٨٠ | ٨٣.٢٠ | مرتفع | ٤ |
| ٨ | صعوبة الالتزام بشروط اتفاقيات القروض | ٣.٩٩ | ٠.٨٠ | ٧٩.٨٠ | مرتفع | ٥ |
| ١١ | العائد على حقوق الملكية | ٣.٩٨ | ٠.٧٤ | ٧٩.٦٠ | مرتفع | ٦ |
| ٧ | عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها | ٣.٩٧ | ٠.٨٣ | ٧٩.٤٠ | مرتفع | ٧ |
| ٩ | إصرار الموردين على التعامُل نقداً | ٣.٨١ | ١.٠٣ | ٧٦.٢٠ | مرتفع | ٨ |
| ١٠ | عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتج جديد | ٣.٨١ | ١.٠٤ | ٧٦.٢٠ | مرتفع | ٨ |
| ١ | زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة | ٣.٧٨ | ١.٠٢ | ٧٥.٦٠ | مرتفع | ١٠ |
| ٤ | الخسائر التشغيليَّة المتكررة | ٣.٧٤ | ٠.٩٧ | ٧٤.٨٠ | مرتفع | ١١ |
| ٣ | ظهور النسب الماليَّة الأساسيَّة بشكل سلبي | ٣.٦٥ | ٠.٩٢ | ٧٣.٠٠ | متوسط | ١٢ |
| | المؤشرات المالية | ٣.٩٦ | ٠.٥٦ | ٧٩.٢٠ | مرتفع | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من الجدول (٥) أن مستوى المؤشرات المالية كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣.٩٦) بأهمية نسبية (٧٩.٢٠)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٢١– ٣.٦٥)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٥) وهي "تأخُّر توزيعات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرباح" بمتوسط حسابي (٤.٢١) وبأهمية نسبية (٨٤.٢٠) وبانحراف معياري (٠.٨١)، وهذا يؤكد أن تأخر توزيعات الأرباح قد يساهم في التعثر المالي للشركة، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٣) وهي "ظهور النسب الماليَّة الأساسيَّة بشكل سلبي" بمتوسط حسابي (٣.٦٥) بأهمية نسبية (٧٣.٠) وبانحراف معياري (٠.٩٢)، وهذا بدوره يعكس طبيعة النسب المالية للشركة والتي قد تظهر بشكل سلبي إلا أنها قد لا تكون مؤشراً سلبياً على تعثر الشركة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد من نتائج في دراسة رمو والوتار (٢٠١٠) التي أظهرت نتائجها أن تبني أنموذج التمان للتنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في تقييم أداء الشركات يساهم في تمكين المدقق من التنبؤ باحتمالية الفشل للشركة. كذلك دراسة سرحان (٢٠٠٧) التي أظهرت نتائجها أن مدققي الحسابات يمتلكون القدرة على تحديد مؤشرات الشك بخصوص الاستمرارية سواء كانت مؤشرات مالية أو غير مالية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثانيا: المؤشرات التشغيلية**

تم حساب المتوسطات الحسابية في المؤشرات التشغيلية والجدول (٦) يبين ذلك.

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية لفقرات المؤشرات التشغيلية مرتبة ترتيباً تنازلياً

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | المستوى | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٨ | ضعف الطلب على منتجات المشروع | ٤.٥٠ | ٠.٧٩ | ٩٠.٠٠ | مرتفع | ١ |
| ٥ | سوء إدارة الشركة فنياً لنشاطها | ٤.٤٢ | ٠.٧٢ | ٨٨.٤٠ | مرتفع | ٢ |
| ١ | فقدان مديرين مهمين دون إيجاد من يحلُّ محلهم | ٤.٢٥ | ٠.٧٢ | ٨٥.٠٠ | مرتفع | ٣ |
| ٢ | فقدان سوق رئيس أو امتياز | ٤.٢٤ | ٠.٧٨ | ٨٤.٨٠ | مرتفع | ٤ |
| ٧ | عدم وجود الخبرة الكافية في الإدارة | ٤.٢٠ | ٠.٨٦ | ٨٤.٠٠ | مرتفع | ٥ |
| ٦ | توسع الشركة في عمليات البيع الآجل لمنتجاتها | ٤.١٩ | ٠.٧٤ | ٨٣.٨٠ | مرتفع | ٦ |
| ٤ | نقص في المستلزمات الهامة | ٤.١٦ | ٠.٧٤ | ٨٣.٢٠ | مرتفع | ٧ |
| ٣ | صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة من نقص بالعمالة المدربة | ٣.٩٠ | ٠.٨٣ | ٧٨.٠٠ | مرتفع | ٨ |
| | المؤشرات التشغيلية | ٤.٢٣ | ٠.٥٥ | ٨٤.٦٠ | مرتفع | |

يلاحظ من الجدول (٦) أن مستوى المؤشرات التشغيلية كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٢٣) بأهمية نسبية (٨٤.٦٠)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٥٠– ٣.٩٠)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٨) وهي "ضعف الطلب على منتجات المشروع" بمتوسط حسابي (٤.٥٠) وبأهمية نسبية (٩٠.٠) وبانحراف معياري (٠.٧٩)، ومن المنطقي أن يكون ضعف الطلب على منتجات المشروع سبباً رئيساً في التعثر المالي ذلك أن الهدف الرئيس من قيام المشروع هو ترويج هذه المنتجات وبيعها لتحقيق الأرباح، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٣) وهي "صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة من نقص بالعمالة المدربة" بمتوسط حسابي (٣.٩٠) بأهمية نسبية (٧٨.٠) وبانحراف معياري (٠.٨٣)، ذلك أن العمالة المدربة لا تشكل عائقاً حقيقياً أمام المشاريع في الشركات الصناعية الكويتية ذلك أن الدولة تقدم تسهيلات لهذا القطاع في استقدام عمالة مؤهلة ومدربة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الخارج إضافة لاتجاه الدولة في السنوات الماضية لتدريب الكوادر الوطنية وإحلالها في القطاع الصناعي الكويتي مكان العمالة الوافدة.

وتتفق النتيجة الحالية مع ما ورد في دراسة المومني وشويات (٢٠٠٧) التي أثبتت نتائجها أكثر المؤشرات أهميَّة في زيادة قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء كانت الخسائر المتكرِّرة من العمليات التشغيليَّة.

**ثالثا: المؤشرات الاخرى**

تم حساب المتوسطات الحسابية في المؤشرات الاخرى والجدول (٧) يبين ذلك.

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية لفقرات المؤشرات الاخرى مرتبة ترتيباً تنازلياً

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | المستوى | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | عدم الالتزام بمتطلّبات رأس المال | ٤.٣٥ | ٠.٧٥ | ٨٧.٠٠ | مرتفع | ١ |
| ٧ | الاضرابات العمالية | ٤.٢٧ | ٠.٩٠ | ٨٥.٤٠ | مرتفع | ٢ |
| ٤ | تغيير في السياسات والقوانين الحكوميَّة بشكل يضر بمصالح الشركة | ٤.٢٦ | ٠.٧٨ | ٨٥.٢٠ | مرتفع | ٣ |
| ٦ | ارتفاع معدلات التضخم | ٤.٢٢ | ٠.٧٨ | ٨٤.٤٠ | مرتفع | ٤ |
| ٥ | عدم استقرار المناخ الاستثماري | ٤.٠٨ | ٠.٨١ | ٨١.٦٠ | مرتفع | ٥ |
| ٢ | سيطرة شركات منافسة في القطاع | ٣.٨٩ | ٠.٨٦ | ٧٧.٨٠ | مرتفع | ٦ |
| ٣ | قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها | ٣.٨١ | ١.٠٩ | ٧٦.٢٠ | مرتفع | ٧ |
| | المؤشرات الاخرى | ٤.١٣ | ٠.٥٠ | ٨٢.٦٠ | مرتفع | |

يلاحظ من الجدول (٧) أن مستوى المؤشرات الاخرى كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.١٣) بأهمية نسبية (٨٢.٦٠)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٣٥– ٣.٨١)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١) وهي "عدم الالتزام بمتطلّبات رأس المال" بمتوسط حسابي (٤.٣٥) وبأهمية نسبية (٨٧.٠) وبانحراف معياري (٠.٧٥)، وبطبيعة الحال تتضح منطقية هذه الفقرة ذلك أن عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال في المشروع سيؤدي في نهاية الأمر إلى



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعثر المشروع وفشله، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٣) وهي "قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها" بمتوسط حسابي (٣.٨١) بأهمية نسبية (٧٦.٢٠) وبانحراف معياري (١.٠٩)، ومن الممكن تفسير هذه النتيجة أنها جاءت بأقل متوسط حسابي من حيث الطبيعة القانونية للشركات المساهمة العامة بدولة الكويت والتي غالباً ما تعمل الدولة على دعمها مالياً في حال وجود إشكالات قانونية ضدها وذلك حرصاً من الدولة على الاستقرار الاقتصادي للقطاع الصناعي، وبالتالي ضمان استقرار الاقتصاد الوطني ككل.

وتتفق النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج دراسة المومني وشويات (٢٠٠٧) التي تناولت القوانين المتعلّقة بالتدقيق، وتطويرها بشكل مستمر للوصول إلى نسبة التزام كاملة، وخاصة القوانين ذات العلاقة باستمراريَّة العملاء، والتي تساعد المدقِّق على الفهم الواسع لضرورة تقييم استمراريَّة العملاء.

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية لدور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي مرتبة ترتيباً تنازلياً

| الرقم | المجالات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | المستوى | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢ | المؤشرات التشغيلية | ٤.٢٣ | ٠.٥٥ | ٨٤.٦٠ | مرتفع | ١ |
| ٣ | المؤشرات الاخرى | ٤.١٣ | ٠.٥٠ | ٨٢.٦٠ | مرتفع | ٢ |
| ١ | المؤشرات المالية | ٣.٩٦ | ٠.٥٦ | ٧٩.٢٠ | مرتفع | ٣ |
| | الكلي للمؤشرات | ٤.١١ | ٠.٤٩ | ٨٢.٢٠ | مرتفع | |

يلاحظ من الجدول (٨) أن مستوى المؤشرات ككل كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.١١) بأهمية نسبية (٨٢.٢٠)، وجاء مستوى المجالات مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٢٣–٣.٩٦)، وجاء في الرتبة الأولى المؤشرات التشغيلية بمتوسط حسابي (٤.٢٣) وأهمية نسبية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٨٤.٦٠)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت المؤشرات المالية بمتوسط حسابي (٣.٩٦) بأهمية نسبية (٧٩.٢٠).

## ٤-٢ اختبار الفرضيات

**الفرضية الرئيسة الاولى:**

لا يوجد دور للمدقق الخارجي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$=٠.٠٥) في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (٩)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبحث دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي

| المتغير المستقل | r | Adj. | f | Sig f | β٠ | β | t | Sig t |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشرات المالية | ٠.٩٥٦ | ٠.٩١٤ | ٦١٧.٦٩ | ٠.٠٠٠ | -٠.٥٠٦ | ٠.٣٩٠ | ٨.٠٣ | ٠.٠٠٠ |
| المؤشرات التشغيلية | | | | | | ٠.٥٧٨ | ١٣.١١ | ٠.٠٠٠ |
| المؤشرات الاخرى | | | | | | ٠.١٣٣ | ٣.٤٩ | ٠.٠٠١ |

(*) تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية

تشير النتائج إلى وجود دور ذي دلالة احصائية للمدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي. حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (٠.٩٥٦) وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائيا وذلك لان قيمة f المحسوبة والبالغة (٦١٧.٦٩) كانت دالة إحصائيا بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهو اقل من ٠.٠٥ وتشير هذه النتيجة إلى دور للمدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبين قيم المعامل β مدى تأثير كل دور من ادوار المدقق الخارجي في قيمة المتغير التابع (تعثر القطاع الصناعي الكويتي) في نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه حيث بلغت قيمة تأثير المؤشرات المالية (٠.٣٩٠) وبلغت لتأثير دور المؤشرات التشغيلية (٠.٥٧٨) وهو الأكبر بين الأدوار الأخرى بينما كانت قيمة تأثير دور المؤشرات الاخرى بقيمة (٠.١٣٣).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٠) للمؤشرات المالية و (٠.٠٠٠) للمؤشرات التشغيلية و(٠.٠٠١) للمؤشرات الاخرى كانت اقل من ٠.٠٥ فان قيمة المعامل التي تم التوصل اليها لكل دور تعتبر ذات اهمية في نموذج الانحدار.

وتشير قيم .Adj إلى نسبة تباين المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل وقد بلغت هذه النسبة (٩١.٤٪) وتبين هذه النسبة مدى قدرة المتغيرات المستقلة في التنبؤ بالمتغير التابع.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة حيث يوجد دور هام من الناحية الإحصائية للمدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

**الفرضية الفرعية الأولى:**

لا يوجد دور للمدقق الخارجي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠.٠٥) عند استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (١٠)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبحث دور المدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي

| المتغير المستقل | r | $R^2$ | f | Sig f | β. | β | t | Sig t |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤشرات المالية** | ٠.٩٠٥ | ٠.٨٢٠ | ٨٠١.٣٢ | *٠.٠٠٠ | ٠.٢٦٤ | ٠.٩٥٢ | ٣٨.٣٠ | *٠.٠٠٠ |

(*) تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية

تشير النتائج إلى وجود دور للمدقق الخارجي ذو دلالة احصائية عند استخدام للمؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (٠.٩٠٥) وتعتبر هذه



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيمة دالة إحصائيا وذلك لان قيمة f المحسوبة والبالغة (٨٠١.٣٢) كانت دالة إحصائيا بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهو اقل من ٠.٠٥ وتشير هذه النتيجة إلى دور المؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

وتبين قيم المعامل β مدى تأثير دور حيادية المدقق في قيمة المتغير التابع (تعثر القطاع الصناعي الكويتي في نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه حيث بلغت قيمة تأثير هذا الدور (٠.٩٥٢).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٠) لاستقلالية المدقق كانت اقل من ٠.٠٥ فان قيمة المعامل التي تم التوصل اليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.

وتشير قيم $R^2$ إلى نسبة تباين المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل وقد بلغت هذه النسبة (٨٢.٠٪) وتبين هذه النسبة مدى قدرة المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي هناك دور ذو دلالة احصائية للمدقق الخارجي عن استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

**الفرضية الفرعية الثانية:**

لا يوجد دور للمدقق الخارجي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=٠.٠٥) عند استخدام المؤشرات التشغيلية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١١)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبحث دور المدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات التشغيلية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي

| المتغير المستقل | r | $R^2$ | f | Sig f | β٠ | β | t | Sig t |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤشرات التشغيلية** | ٠.٩٢٢ | ٠.٨٥٠ | ٩٩٦.١٧ | *٠.٠٠٠ | -٠.١٥٧ | ٠.٩٩٠ | ٣١.٥٦ | *٠.٠٠٠ |

(*) تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية

تشير النتائج إلى وجود دور ذو دلالة احصائية للمدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات التشغيلية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (٠.٩٢٢) وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائيا وذلك لان قيمة f المحسوبة والبالغة (٩٩٦.١٧) كانت دالة إحصائيا بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهو اقل من ٠.٠٥ وتشير هذه النتيجة إلى دور المؤشرات التشغيلية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

وتبين قيم المعامل β مدى تأثير دور حيادية المدقق في قيمة المتغير التابع (تعثر القطاع الصناعي الكويتي في نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه حيث بلغت قيمة تأثير هذا الدور (٠.٩٩٠).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٠) لاستقلالية المدقق كانت اقل من ٠.٠٥ فان قيمة المعامل التي تم التوصل اليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.

وتشير قيم $R^2$ إلى نسبة تباين المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل وقد بلغت هذه النسبة (٨٥.٠٪) وتبين هذه النسبة مدى قدرة المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي هناك دور ذو دلالة إحصائية للمدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات التشغيلية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الفرعية الثالثة:**

لا يوجد دور للمدقق الخارجي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$=٠.٠٥) عند استخدام المؤشرات الأخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (١٢)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبحث دور المدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات الاخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي

| المتغير المستقل | r | $R^2$ | f | Sig f | β٠ | β | t | Sig t |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤشرات الاخرى** | ٠.٧٢٤ | ٠.٥٢٥ | ١٩٤.٤٣ | *٠.٠٠٠ | ٠.٥٢٢ | ٠.٨٥١ | ١٣.٩٤ | *٠.٠٠٠ |

(*) تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية

تشير النتائج إلى وجود دور ذو دلالة احصائية للمدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات الاخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي، حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرين (٠.٧٢٤) وتعتبر هذه القيمة دالة إحصائيا وذلك لان قيمة f المحسوبة والبالغة (٩٩٦.١٧) كانت دالة إحصائيا بمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وهو اقل من ٠.٠٥ وتشير هذه النتيجة إلى دور المؤشرات الاخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

وتبين قيم المعامل β مدى تأثير دور حيادية المدقق في قيمة المتغير التابع (تعثر القطاع الصناعي الكويتي في نموذج الانحدار الذي تم التوصل اليه حيث بلغت قيمة تأثير هذا الدور (٠.٨٥١).

كما تبين قيمة t الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه وحيث ان قيم مستوى الدلالة البالغ (٠.٠٠٠) لاستقلالية المدقق كانت اقل من ٠.٠٥ فان قيمة المعامل التي تم التوصل اليها تعتبر ذات أهمية في نموذج الانحدار.

وتشير قيم $R^2$ إلى نسبة تباين المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغير المستقل وقد بلغت هذه النسبة (٥٢.٥٪) وتبين هذه النسبة مدى قدرة المتغير المستقل في التنبؤ بالمتغير التابع.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي هناك دور ذو دلالة إحصائية للمدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات الاخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

**الفرضية الثانية:**

لا توجد فروق في دور المدقق الخارجي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha$=٠.٠٥) في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (المؤهل التعليمي، والشهادات المهنية، والدورات، وعدد سنوات الخبرة).

**أولاً: اختبار الفرضية الثانية فيما يتعلق بمتغير المؤهل التعليمي**

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي وجدول (١٣) يبين النتائج.

الجدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تعزى لمتغير المؤهل

| المجالات | المؤهل | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشرات المالية | بكالوريوس | ١٢٣ | ٤.٠٦ | ٠.٥٠ | ٣.٧٤ | ٠.٠٠٠ |
| | دراسات عليا | ٥٥ | ٣.٧٣ | ٠.٦٢ | | |
| المؤشرات التشغيلية | بكالوريوس | ١٢٣ | ٤.٣٠ | ٠.٥٠ | ٢.٧١ | ٠.٠٠٧ |
| | دراسات عليا | ٥٥ | ٤.٠٧ | ٠.٦٢ | | |
| المؤشرات الاخرى | بكالوريوس | ١٢٣ | ٤.٢٣ | ٠.٤٦ | ٤.٤٨ | ٠.٠٠٠ |
| | دراسات عليا | ٥٥ | ٣.٨٩ | ٠.٥١ | | |
| الكلي للمؤشرات | بكالوريوس | ١٢٣ | ٤.٢٠ | ٠.٤٢ | ٤.٠٠ | ٠.٠٠٠ |
| | دراسات عليا | ٥٥ | ٣.٩٠ | ٠.٥٥ | | |

تشير النتائج في الجدول (١٣) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تعزى لمتغير المؤهل وذلك



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استناداً إلى قيمة ت المحسوبة إذ بلغت (٤.٠) ، وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائيا ، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (٣.٧٤) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) لمجال المؤشرات المالية و(٢.٧١) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٧) لمجال المؤشرات التشغيلية و(٤.٤٨) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) لمجال المؤشرات الاخرى وتعد هذه القيم دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ( $\alpha \leq$ ٠.٠٥) أقل من (٠.٠٥) بحيث ان دلالة هذه الفروق كانت لصالح مؤهل البكالوريوس.

**ثانياً: اختبار الفرضية الثانية تبعاً لمتغير عدد الدورات**

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير عدد الدورات ، والجدول (١٤) يبين النتائج.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير عدد الدورات

| المجال | عدد الدورات | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| المؤشرات المالية | اقل من ٥ دورات | ٧٣ | ٤.٠٤ | ٠.٥٩ |
| | ٥ - اقل من ١٠ دورات | ٨١ | ٣.٨٩ | ٠.٥٧ |
| | ١٠ - اقل من ١٥ دورة | ٢٤ | ٣.٩٤ | ٠.٣٥ |
| المؤشرات التشغيلية | اقل من ٥ دورات | ٧٣ | ٤.٢٩ | ٠.٥٥ |
| | ٥ - اقل من ١٠ دورات | ٨١ | ٤.١٦ | ٠.٥٦ |
| | ١٠ - اقل من ١٥ دورة | ٢٤ | ٤.٢٨ | ٠.٤٦ |
| المؤشرات الاخرى | اقل من ٥ دورات | ٧٣ | ٤.١٣ | ٠.٤٩ |
| | ٥ - اقل من ١٠ دورات | ٨١ | ٤.٠٦ | ٠.٥١ |
| | ١٠ - اقل من ١٥ دورة | ٢٤ | ٤.٣٤ | ٠.٤٤ |
| الكلي | اقل من ٥ دورات | ٧٣ | ٤.١٦ | ٠.٥٠ |
| | ٥ - اقل من ١٠ دورات | ٨١ | ٤.٠٤ | ٠.٥٠ |
| | ١٠ - اقل من ١٥ دورة | ٢٤ | ٤.١٩ | ٠.٣٦ |

يلاحظ من الجدول (١٤) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير عدد الدورات، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠.٠٥) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي ( one way ANOVA)، والجدول (١٥) يبين ذلك:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير عدد الدورات

| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشرات المالية | بين المجموعات | ٠.٩٨ | ٢ | ٠.٤٩ | ١.٥٨ | ٠.٢٠٩ |
| | داخل المجموعات | ٥٤.١٥ | ١٧٥ | ٠.٣١ | | |
| | الكلي | ٥٥.١٣ | ١٧٧ | | | |
| المؤشرات التشغيلية | بين المجموعات | ٠.٧٢ | ٢ | ٠.٣٦ | ١.٢٢ | ٠.٢٩٩ |
| | داخل المجموعات | ٥٢.١٢ | ١٧٥ | ٠.٣٠ | | |
| | الكلي | ٥٢.٨٥ | ١٧٧ | | | |
| المؤشرات الأخرى | بين المجموعات | ١.٤٧ | ٢ | ٠.٧٣ | ٣.٠١ | ٠.٠٥٢ |
| | داخل المجموعات | ٤٢.٧٣ | ١٧٥ | ٠.٢٤ | | |
| | الكلي | ٤٤.٢٠ | ١٧٧ | | | |
| الكلي للمؤشرات | بين المجموعات | ٠.٧٥ | ٢ | ٠.٣٧ | ١.٥٩ | ٠.٢٠٧ |
| | داخل المجموعات | ٤١.٠٣ | ١٧٥ | ٠.٢٣ | | |
| | الكلي | ٤١.٧٨ | ١٧٧ | | | |

تشير النتائج في الجدول (١٥) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير عدد الدورات، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (١.٥٩) ، وبمستوى دلالة (٠.٢٠٧) للدرجة الكلية حيث



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد هذه القيمة غير دالة احصائيا ، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (١.٥٨) وبمستوى دلالة (٠.٢٠٩) لمجال المؤشرات المالية و(١.٢٢) وبمستوى دلالة (٠.٢٩٩) لمجال المؤشرات التشغيلية و(٣.٠١) وبمستوى دلالة (٠.٠٥٢) لمجال المؤشرات الأخرى وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ( $\alpha \geq$ ٠.٠٥) أكبر من (٠.٠٥).

**ثالثاً: اختبار الفرضية الثانية فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة**

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ، والجدول (١٦) يبين النتائج.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

| المجال | سنوات الخبرة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| المؤشرات المالية | ٥ - اقل من ١٠ سنوات | ٣٥ | ٤.٠٤ | ٠.٦٥ |
| | ١٠ - اقل من ١٥ سنة | ٥٠ | ٣.٨٣ | ٠.٥٧ |
| | ١٥ سنة فاكثر | ٩٣ | ٤.٠٠ | ٠.٥١ |
| المؤشرات التشغيلية | ٥ - اقل من ١٠ سنوات | ٣٥ | ٤.٣٩ | ٠.٥٣ |
| | ١٠ - اقل من ١٥ سنة | ٥٠ | ٤.١٢ | ٠.٥٠ |
| | ١٥ سنة فاكثر | ٩٣ | ٤.٢٣ | ٠.٥٦ |
| المؤشرات الاخرى | ٥ - اقل من ١٠ سنوات | ٣٥ | ٤.٢٢ | ٠.٥٠ |
| | ١٠ - اقل من ١٥ سنة | ٥٠ | ٣.٨٥ | ٠.٤٥ |
| | ١٥ سنة فاكثر | ٩٣ | ٤.٢٤ | ٠.٤٧ |
| الكلي للمؤشرات | ٥ - اقل من ١٠ سنوات | ٣٥ | ٤.٢٢ | ٠.٥٣ |
| | ١٠ - اقل من ١٥ سنة | ٥٠ | ٣.٩٣ | ٠.٤٦ |
| | ١٥ سنة فاكثر | ٩٣ | ٤.١٦ | ٠.٤٦ |

يلاحظ من الجدول (١٦) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$ ٠.٠٥) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي ( one way ANOVA) ، والجدول (١٧) يبين ذلك:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٧)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات متوسطات دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشرات المالية | بين المجموعات | ١.٢١ | ٢ | ٠.٦٠ | ١.٩٦ | ٠.١٤٤ |
| | داخل المجموعات | ٥٣.٩٢ | ١٧٥ | ٠.٣١ | | |
| | الكلي | ٥٥.١٣ | ١٧٧ | | | |
| المؤشرات التشغيلية | بين المجموعات | ١.٥٩ | ٢ | ٠.٨٠ | ٢.٧١ | ٠.٠٦٩ |
| | داخل المجموعات | ٥١.٢٦ | ١٧٥ | ٠.٢٩ | | |
| | الكلي | ٥٢.٨٥ | ١٧٧ | | | |
| المؤشرات الأخرى | بين المجموعات | ٥.٢٨ | ٢ | ٢.٦٤ | ١١.٨٨ | ٠.٠٠٠ |
| | داخل المجموعات | ٣٨.٩٢ | ١٧٥ | ٠.٢٢ | | |
| | الكلي | ٤٤.٢٠ | ١٧٧ | | | |
| الكلي للمؤشرات | بين المجموعات | ٢.١٩ | ٢ | ١.١٠ | ٤.٨٥ | ٠.٠٠٩ |
| | داخل المجموعات | ٣٩.٥٨ | ١٧٥ | ٠.٢٣ | | |
| | الكلي | ٤١.٧٨ | ١٧٧ | | | |

تشير النتائج في الجدول (١٧) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (٤.٨٥) ، وبمستوى دلالة (٠.٠٠٩) للدرجة الكلية للمؤشرات حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائيا ، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (١.٩٦) وبمستوى دلالة (٠.١٤٤) لمجال المؤشرات المالية و(٢.٧١) وبمستوى دلالة (٠.٠٦٩) لمجال المؤشرات التشغيلية ولمجال وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ( $\alpha \leq$ ٠.٠٥) أكبر من



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٠.٠٥) باستثناء مجال المؤشرات الأخرى حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (١١.٨٨) وبمستوى دلالة (٠.٠٠٠) وتعد هذه القيمة دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ( $\alpha \geq$ ٠.٠٥) أقل من (٠.٠٥). ولتحديد مصادر الفروق في متغير المؤشرات فقد استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية حيث يوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول (١٨)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

| المتغير | المتوسط الحسابي | الخبرة | ١٠ ـ اقل من ١٥ سنة | ١٥ سنة فاكثر |
|---|---|---|---|---|
| المؤشرات الاخرى | ٤.٢٢ | ٥ ـ اقل من ١٠ سنوات | * | |
| | ٣.٨٥ | ١٠ ـ اقل من ١٥ سنة | | |
| | ٤.٢٤ | ١٥ سنة فاكثر | * | |
| الدرجة الكلية للمؤشرات | ٤.٢٢ | ٥ ـ اقل من ١٠ سنوات | * | |
| | ٣.٩٣ | ١٠ ـ اقل من ١٥ سنة | | |
| | ٤.١٦ | ١٥ سنة فاكثر | * | |

(*) تشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الفئتين

يبين الجدول ان الفروق في دور المؤشرات الاخرى والمؤشرات ككل كانت على النحو الاتي:

بين فئة الخبرة (٥-اقل من ١٠ سنوات) و (١٠-اقل من ١٥ سنة) بحيث ان دلالة الفروق كانت لصالح فئة الخبرة (٥-اقل من ١٠ سنوات) التي كان متوسطها الحسابي هو الاكبر.

كذلك فقد ظهرت الفروق بين فئة (١٠-اقل من ١٥ سنة) و الفئة (١٥ سنة فاكثر) بحيث ان دلالة الفروق كانت لصالح فئة الخبرة (١٥ سنة فاكثر) التي كان متوسطها الحسابي هو الاكبر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الخامس
# النتائج والتوصيات

**النتائج**

**التوصيات**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الخامس

## النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وتوصياتها وفقاً لما تم عرضه في فصول الدراسة، وفيما يلي تفصيل بذلك:

### ٥-١ النتائج:

١. هناك دور للمدق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي، حيث يتبين ذلك من خلال ما أظهرته الفقرات التي حصلت على أعلى متسوط حسابي من أن معرفة المدقق الخارجي لطبيعة عمل الشركة تساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها، وأن قيام المدقق الخارجي بإجراءات المراجعة التحليلية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها، كما أن التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الدولية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها.

٢. هناك دور للمدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي، حيث حصلت الفقرات "تأخُّر توزيعات الأرباح" و "نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول" على أعلى متوسط حسابي وهذا يؤكد أهمية هذه المؤشرات المالية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.

٣. هناك دور للمدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات التشغيلية في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي، حيث تتأكد هذه النتيجة من خلال الفقرات التي حصلت على أعلى متوسط حسابي وتؤكد رأي أفراد عينة الدراسة حول هذه المؤشرات مثل "ضعف الطلب على منتجات المشروع" و "سوء إدارة الشركة فنياً لنشاطها"، وهي مؤشرات تؤدي حتماً إلى تعثر أي مشروع وفشله.

٤. هناك دور للمدقق الخارجي عند استخدام المؤشرات الأخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي، حيث أن نتائج هذا المجال أكدت حصول فقرات "عدم الالتزام بمتطلَّبات رأس المال" و "الاضرابات العمالية" على أعلى متوسطات حسابية، وهي بدورها تعكس أن المؤشرات الأخرى بدورها قد لا تقل أهمية عن المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية، وهو ما يستدعي من إدارة المشروع الاهتمام بهذه المؤشرات على نفس القدر والأهمية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥.

٦. من جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تعزى لمتغير المؤهل التعليمي ومتغير الخبرة.

٧. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير عدد الدورات.

## ٥-٢ التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسة، وما تم عرضه سابقاً توصي الدراسة بما يلي:

١. ضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بمراعاة كل من المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من مستوى مرتفع لهذه المؤشرات في تعزيز قدرة المدقق الخارجي في التنبؤ باحتمالية تعثر القطاع الصناعي الكويتي.

٢. حرص مدققي الحسابات على زيادة كفاءتهم المهنية عبر حصولهم على الشهادات المهنية التي تعزز من خبرتهم في التنبؤ باحتمالية تعثر الشركات، وذلك نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من فروق بين دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تعزى لمتغير المؤهل التعليمي ومتغير الخبرة.

٣. ضرورة أن يتم تدريب مدققي الحسابات على استخدام المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى إضافة للمؤشرات غير المالية نظراً لأهميتها في التنبؤ بتعثر الشركات، حيث أن هذه المؤشرات تساهم في تعزيز قدرة الشركات على التنبؤ بمستقبلها المالي.

٤. ضرورة تطبيق الدراسة على مجتمعات أخرى غير الشركات الصناعية محل الدراسة الحالية بهدف معالجة أوجه القصور في البحث العلمي في القطاعات الأخرى، وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الدراسة.

٥. ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين حول كيفية التنبؤ بتعثر الشركات لما أظهرته نتائج الدراسة من عدم وجود بين دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي تبعاً لمتغير عدد الدورات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع العربية


١. أبو سمرة، رانية (٢٠٠٤) **مدى التزام المراجع الخارجي بالحياد والاستقلال في عملية المراجعة: دراسة ميدانية عن المراجعين القانونيين في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٢. الاتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠٠٦) **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

٣. اتحاد المصارف العربية (٢٠٠٤) متطلبات تطبيق التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية، **مجلة اتحاد المصارف العربية**، كانون الثاني– يناير.

٤. التميمي، هادي (٢٠٠٤) **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٥. توماس، وليم (١٩٨٩) **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، ترجمة احمد حجاج، آمال سعيد، جامعة الملك سعود، السعودية.

٦. التويجري، محمد (٢٠١٠) **الجامع لأحكام المرافعات المدنية والتجارية في القانون الكويتي وقوانين دول مجلس التعاون وجمهورية مصر العربية: دراسة مقارنة**، الجزء الأول والثاني، مطابع الخط، الكويت.

٧. جبل، علاء الدين، وقطيني، خالد، وخياطة، كندة (٢٠٠٩) دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات: دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية، **مجلة تنمية الرافدين**، ٩٥ (٣١): ٢٩٧-٣١٧.

٨. الجربوع، يوسف (٢٠٠٠) **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق للنشر، عمان.

٩. الجربوع، يوسف، وأبو معمر، فارس (٢٠٠٣) مدى مسؤولية المراجع الخارجي للتنبؤ باستمرارية المشروع، **مجلة الجامعة الاسلامية**، غزة، السنة ٢٣، العدد الثاني، ٤٣١، ٤٤٩.

١٠. جمعة، احمد (٢٠٠٥) **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١.حجير، اسماعيل (٢٠٠٣) التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني، **مجلة البنوك**، جمعية البنوك في الأردن، المجلد (٢٢)، العدد (٤)، ص ١٧ –٢٣.

١٢.حمدان، محمد (٢٠٠٨) **بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي البنوك والتأمين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان.

١٣.خرابشة، عبد، والسعايدة، منصور (٢٠٠٠) تعثر بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية: الأسباب وأساليب إعادة التأهيل، **مجلة المنارة**، جامعة آل البيت، المجلد الخامس، العدد الأول، كانون ثاني، ص٢٥٩-٣٠١.

١٤.خشارمة، حسين (٢٠٠٧) الإفلاس في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية، **مجلة مؤته للبحوث والدراسات**، المجلد ١٥، العدد ٦، ص ٢-٢٩.

١٥.الخولي، هالة (٢٠٠١) استخدام نموذج القياس المتوازن للأداء في قياس الأداء الاستراتيجي لمنشآت الأعمال، **مجلة كلية التجارة**، جامعة القاهرة، المجلد (٤٠)، العدد (٥٧)، ص ١٠– ٣١.

١٦.دهمش، نعيم، والرمحي، زاهر (٢٠٠٤) إدارة المخاطر في المصارف، **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد (٢٣)، العدد (٦)، ص ١١ – ٤١.

١٧.ديوان المحاسبة (٢٠٠١) **مهنة التدقيق بين الأمس واليوم في المملكة الأردنية الهاشمية**، عمان.

١٨.الذنيبات، علي (٢٠٠٢) بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها، **مجلة دراسات**، العلوم الإدارية، ٣٠ (١): ١٠٨-١٢٧.

١٩.رمو، وحيد، والوتار، سيف (٢٠١٠) استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة لصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة تنمية الرافدين**، ١٠٠ (٣٢): ٩-٢٩.

٢٠.الزبيدي، حمزة (٢٠٠٨) **التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

٢١.سرايا، محمد (٢٠٠٧) **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢.سرحان، عاهد (٢٠٠٧) **دور مدقق الحسابات في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٢٣.عبد الله، خالد (٢٠٠٤) **علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٢٤.عبد الماجد، فاطمة (٢٠٠٢) **تعثر سداد المديونية واثره على الجهاز المصرفي السوداني**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

٢٥.عبيدات، أحمد (٢٠٠٦) **بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام قائمة التدفقات النقدية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان.

٢٦.العمودي، أحمد (٢٠٠١) دور المدقق الخارجي في تقييم القدرة على الاستمرارية في الشركات المساهمة اليمنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت، الأردن.

٢٧.فضالة، أبو الفتوح (٢٠٠٦) **إدارة الأموال في المشروعات وشركات قطاع الأعمال**، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٨.قانون التجارة الكويتي (١٩٨٠) **القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠**، والخاص بالشركات التجارية الكويتية.

٢٩.الكيلاني، قيس، وقدومي، ثائر (٢٠٠٥) استخدام النمذجة المالية لتصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، **مجلة البصائر**، ٩ (٢): ٢٢٧-٢٦٠.

٣٠.لطفي، أمين (٢٠٠٥) **أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين**، الدار الجامعية، القاهرة.

٣١.محمد، كمال (٢٠١٣) التعثر المالي لعملاء البنوك: الأسباب والعلاج، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، العدد الثالث، يناير، ٨١-١١٨.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٢.المطارنة، غسان (٢٠٠٩) **تدقيق الحسابات المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
٣٣.مطر، محمد (٢٠٠١) طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن، **مجلة البصائر**، جامعة البترا، العدد الأول، مجلد٥، ص٧- ٦١.
٣٤.مطر، محمد (٢٠٠٣) **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، عمان.
٣٥.المليجي، إبراهيم (٢٠٠٣) دراسة ميدانية لآراء المستثمرين والمحللين الماليين في مسئولية مراقب الحسابات في مصر عن الحكم على مقدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط، **المجلة العلمية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق الثاني، العدد الثاني.
٣٦.المومني، منذر، وشويات، زياد (٢٠٠٧) قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، **مجلة المنارة**، ١٤ (١): ١٤١-١٧٤.
٣٧.النجادة، علي (٢٠١٣) **واقع الصناعات والحرف التقليدية في دولة الكويت**، منشورات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

١. Arnold, V., & Edwards, D. (١٩٩٣) Going–Concern Evaluation: Factors Affecting Decisions, **The CPA Journal**, October, Vol. ٦٣, Issue ١٠.
٢. Bernstein, L., & Wild, J. (١٩٩٨) **Financial Statement Analysis: Theory, Application and Interpretation**, ٦th edition, The McGraw–Hill Companies, Singapore.
٣. Fathil, M., & Schmidtke M. (٢٠١٠) The Relation between Individual Differences and Accountants' Fraud Detection Ability, **International Journal of Auditing**, ١٤ (٢): ١٦٣–١٧٣



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. International Federation of Accountants (٢٠٠٣) **International Auditing Standard**, the International Auditing and Assurance Standards Board.

٥. Konrath L. (٢٠٠٢) **Auditing: A Risk Analysis Approach,** South-Western, Australia.

٦. Kotchetova, N., Kozloski, T., Messier, W. (٢٠٠٦) **Linkages between Auditors Risk Assessment in Risk-Based Audit**, Working Paper, SSRN.

٧. McKee, E. (٢٠٠٦) Increase Your Fraud Auditing Effectiveness by being Unpredictable, **Managerial Auditing Journal**, ٢١ (١): ٢٢٤-٢٣١.

٨. Smieliauskas, W. (٢٠٠٨) A Framework for Identifying and Avoiding, **Accounting Perspectives**, ٧ (٢): ١٨٩-٢٢٦.

٩. Zwaan, L., Stewart, J., & Subramaniam, N. (٢٠١١) Internal audit involvement in enterprise risk management, **Managerial Auditing Journal**, ٢٦ (٧): ٥٨٦ – ٦٠٤.

**ثالثاً: مواقع الانترنت**

الموقع الرسمي لبنك الكويت الصناعي على شبكة الانترنت http://www.ibkuwt.com



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الملاحـــــق



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (١)
استبانة الدراسة

**جامعـــــة آل البيـــت**

**كلية إدارة المال والأعمال**

**قسم المحاسبة**

حضرة الفاضل/الفاضلة

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة يقوم بها الباحث للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة آل البيت والدراسة بعنوان: **دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي.**

يرجى منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بموضوعية، حيث أن الاستبانة معدة لغايات البحث العلمي وسيتم التعامل مع المعلومات بمنتهى السرية.

شاكراً لكم مجهوداتكم واقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

فيصل فالح الهدية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجزء الأول: المتغيرات الشخصية والوظيفية**

يرجى وضع علامة (√) في المربع المناسب

| **المؤهل التعليمي** | | | |
|---|---|---|---|
| دبلوم | بكالوريوس | دراسات عليا | أخرى (يرجى ذكرها) |
| **الشهادات المهنية** | | | |
| محاسب قانوني معتمد CPA | محلل مالي معتمد CFA | محاسب إداري معتمد CMA | أخرى (يرجى ذكرها) |
| **عدد الدورات التدريبية** | | | |
| أقل من ٥ دورات | ٥ ـ أقل من ١٠ دورات | ١٠ – أقل من ١٥ دورة | ١٥ دورة فأكثر |
| **عدد سنوات الخبرة** | | | |
| أقل من ٥ سنوات | ٥ ـ أقل من ١٠ سنوات | ١٠ – أقل من ١٥ سنة | ١٥ سنة فأكثر |

**الجزء الثاني: الاستبانة**

دور المدقق الخارجي في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي

| م | درجـــــة الموافقة / الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | معرفة المدقق الخارجي لطبيعة عمل الشركة تساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ٢ | قيام المدقق الخارجي بإجراءات المراجعة التحليلية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ٣ | تحقق المدقق الخارجي من موجودات الشركة ومليكتها لها يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤ | تأكد المدقق الخارجي من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ٥ | قيام المدقق الخارجي بفحص الأنظمة المالية للشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ٦ | قيام المدقق الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلية للشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ٧ | قيام المدقق الخارجي بتوسيع عملية الفحص من خلال إجراء التحليل المالي لقوائم الشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ٨ | مراجعة المدقق الخارجي شروط إصدار السندات وكيفية سدادها من قبل الشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ٩ | التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الدولية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ١٠ | قيام المدقق الخارجي بعملية التدقيق للشركة لعدة مرات مالية متتالية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ١١ | حصول المدقق الخارجي على كافة المعلومات اللازمة لعملية التدقيق من قبل إدارة الشركة يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٢ | اعتماد المدقق الخارجي على المؤشرات المالية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ١٣ | اعتماد المدقق الخارجي على المؤشرات التشغيلية يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |
| ١٤ | اعتماد المدقق الخارجي على المؤشرات الأخرى يساهم في قدرته على التنبؤ بتعثرها | | | | | |

دور المؤشرات المالية والتشغيلية والأخرى في التنبؤ بتعثر القطاع الصناعي الكويتي

| م | درجـــة الموافقة / الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **المؤشرات المالية** | | | | | |
| ١ | زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة | | | | | |
| ٢ | قرب استحقاق قروض ذات أجل محدود دون وجود إمكانية متوقعة للسداد أو التجديد | | | | | |
| ٣ | ظهور النسب الماليَّة الأساسيَّة بشكل سلبي | | | | | |
| ٤ | الخسائر التشغيليَّة المتكررة | | | | | |
| ٥ | تأخُّر توزيعات الأرباح | | | | | |
| ٦ | توقف توزيعات الأرباح | | | | | |
| ٧ | عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها | | | | | |
| ٨ | صعوبة الالتزام بشروط اتفاقيات القروض | | | | | |
| ٩ | إصرار الموردين على التعامُل نقداً | | | | | |
| ١٠ | عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتج جديد | | | | | |
| ١١ | العائد على حقوق الملكية | | | | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٢ | نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول | | | | | |
| **المؤشرات التشغيلية** | | | | | | |
| ١٣ | فقد مديرين مهمين دون إيجاد من يحلُّ محلهم | | | | | |
| ١٤ | فقدان سوق رئيس أو امتياز | | | | | |
| ١٥ | صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة من نقص بالعمالة المدربة | | | | | |
| ١٦ | نقص في المستلزمات الهامة | | | | | |
| ١٧ | سوء إدارة الشركة فنياً لنشاطها | | | | | |
| ١٨ | توسع الشركة في عمليات البيع الآجل لمنتجاتها | | | | | |
| ١٩ | عدم وجود الخبرة الكافية في الإدارة | | | | | |
| ٢٠ | ضعف الطلب على منتجات المشروع | | | | | |
| **المؤشرات الأخرى** | | | | | | |
| ٢١ | عدم الالتزام بمتطلّبات رأس المال | | | | | |
| ٢٢ | سيطرة شركات منافسة في القطاع | | | | | |
| ٢٣ | قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها | | | | | |
| ٢٤ | تغيير في السياسات والقوانين الحكوميَّة بشكل يضر بمصالح الشركة | | | | | |
| ٢٥ | عدم استقرار المناخ الاستثماري | | | | | |
| ٢٦ | ارتفاع معدلات التضخم | | | | | |
| ٢٧ | الاضرابات العمالية | | | | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ملحق (٢)
## محكمو استبانة الدراسة

| م | الاسم | الجامعة |
|---|---|---|
| ١ | أ. د. غسان فلاح المطارنة | جامعة آل البيت |
| ٢ | أ. د. جمال الشرايري | جامعة آل البيت |
| ٣ | د. عبد الرحمن الدلابيح | جامعة آل البيت |
| ٤ | د. نوفات العليمات | جامعة آل البيت |
| ٥ | د. عودة بني أحمد | جامعة آل البيت |
| ٦ | د. سيف الشبيل | جامعة آل البيت |
| ٧ | أ. د. علي الذنيبات | الجامعة الأردنية |
| ٨ | د. توفيق عبد الجليل | الجامعة الأردنية |
| ٩ | أ. د. نبيل الحلبي | جامعة عمان العربية |
| ١٠ | أ. د. محمد أبو يمن | جامعة عمان العربية |
| ١١ | أ. د. عماد الشيخ | جامعة العلوم التطبيقية |
| ١٢ | أ. د. يوسف سعادة | جامعة العلوم التطبيقية |
| ١٣ | د. أسامة منصور | جامعة العلوم التطبيقية |
| ١٤ | د. محمود نصار | جامعة العلوم التطبيقية |
| ١٥ | د. إسماعيل خليل إسماعيل | جامعة الإسراء |
| ١٦ | د. عاطف البواب | جامعة جرش |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com